

الموسم والتجارة

صناعة الطباعة

أمن وأمان المواطن

المركز التنافسي الفعال الطريق الوحيد
لإثبات الذات لمنتجك كلما زادت المميزات
... فقد الإعلان مصداقيته

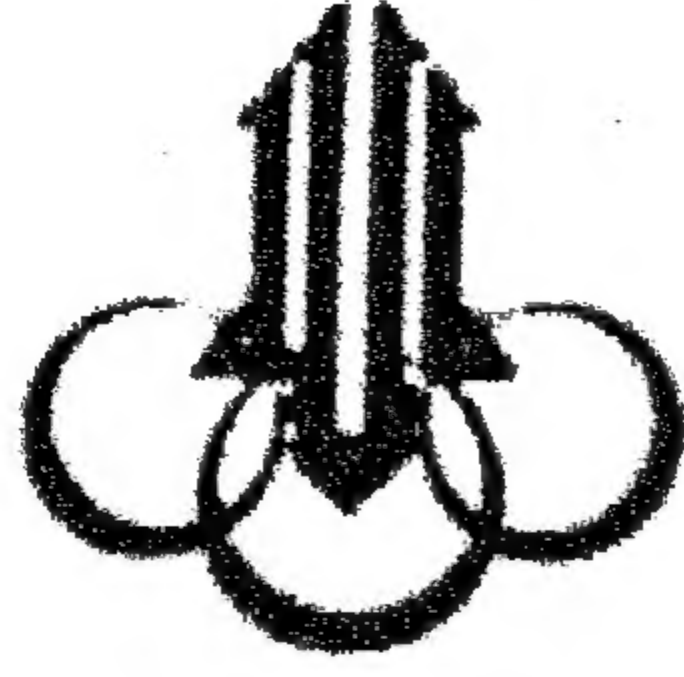
التضخم وآثاره السلبية اقتصادياً واجتماعياً

المعالجة الضريبية لأرباح وخسائر إعادة التقييم

في ظل أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتحديثاته

مؤشرات القدرة التنافسية في مصر

رأس المال
المصدر والمدفوع
٢٩٧ مليون دولار أمريكي



رأس المال
المُرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك في نهاية مايو ٢٠٠٩ م

البيان	٢٠٠٩/٣/٣١ م	٢٠٠٨/٣/٣١ م	معدل النمو
• حجم الأعمال	٢٥٦٥٨ مليون جم	٢٢٥١١ مليون جم	١٣,٩٨ %
• إجمالي الأصول	٢٥٣٩٩	٢٢٢٦٧	١٤,٠٧
• الحسابات الجارية والأوعية الادخارية	٢٣٥٢٢	٢١٠٤٠	١١,٨٠
• إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار	٢٤٥٧٠	٢١٤٥٢	١٤,٥٣
• الأصول السائلة	١٨٣١	١٥١١	٢١,١٨
• حقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة)	١٣٤٧	٦٧١	١٠٠,٧٥
• المخصصات	١٧٧٠	١٥١٣	١٦,٩٩
• عدد الحسابات التي يديرها البنك لصالح عملائه	٨٨٤٥٤٦	٨٢٠١٩٠	٧,٨٥

فروع البنك

فرع الجيزة: (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .

فرع القاهرة: (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة .

الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور
طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق
مدينة دمياط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب - زيزينيا (القاهرة الجديدة)
أسوان - السادس من أكتوبر - مصطفى كامل بالإسكندرية

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

أ.د عبد المنعم محمود
أ.د منير محمود سالم
أ.د شوقي خاطر
أ.د عبد المنعم موضح الله
أ.د محمود الناقى
أ.د أحمد حجاج
أ.د أحمد الحابرى
أ.د منصور حامد

إدارة الأعمال :

أ.د محمد سعيد عبدالفتاح
أ.د حسن محمد خير الدين
أ.د شوقي حسين عبد الله
أ.د محمود صادق بازرحه
أ.د على محمد عبدالوهاب
أ.د عبد المنعم حياثى جنيدي
أ.د عبد الحميد بهجت
أ.د محمد محمد ابراهيم
أ.د فتحى على محرم
أ.د السيد عبده ناجى
أ.د محمد عثمان
أ.د أحمد فهمى جلال
أ.د فريد زين الدين
أ.د ثابته إدريس
أ.د عبدالعزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

أ.د أحمد الغندور
أ.د عبد اللطيف أبو العلا
أ.د حميدة زهران
أ.د سمير طوبار
أ.د إبراهيم مهدى
أ.د صقر أحمد صقر
أ.د نشأت فهمى
أ.د عادل عبد الحميد عز
أ.د العشرى حسين درويش
أ.د رضا العدل
أ.د نادية مكاوى
أ.د المعتز بالله جبر
أ.د محمد الزهار

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير ... بقلم رئيس التحرير	٢
(٢)	صناعة الطباعة أمن وأمان المواطن رؤية استراتيجية	٤
(٣)	المركز التنافسي الفعال الطريق الوحيد لإثبات الذات لمنشأتك كلما زادت المميزات ... فقد الإعلان مصداقيته	٩
(٤)	دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد	٢٠
(٥)	التضخم وآثاره السلبية اقتصادياً واجتماعياً دكتور / سمير سعد مرقس	٢٩
(٦)	المعالجة الضريبية لأرباح وخسائر إعادة التقدير فى ظل أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته . الأستاذ / حمدي هيبه	٤٢
(٧)	قرارات نظام التحصيل تحت حساب الضريبة على إيرادات النشاط التجارى والصناعى والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية . (كتاب المرشد مؤشرات القدرة التنافسية فى مصر .	٤٧
(٨)	الشهادة الدولية للتصنيف الائتماني @rating من كوفاس لدعم جدارتك الائتمانية على مستوى جميع دول العالم .	

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

تمن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

سوريا ٥٠ ل.س	ليبيا ٥٠٠ درهم
لبنان ٢٥٠٠ ليرة	السودان ٤٠ جنيهاً
العراق ١٠٠٠ فلس	الجزائر ٥ دينار
الأردن ١ دينار	الكويت ٨٠٠ فلس
السعودية ١٠ ريال	دول الخليج ١٠ دراهم

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .

صناعة الطباعة

أهم وأهم المهووظن

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة



الطباعة صناعة

استراتيجية ذات علاقة وثيقة بكافة الصناعات الأخرى بل تتصل بكل جوانب الحياة من صناعة إنتاج وتوزيع من علم وتعليم وثقافة وتثقيف تنتشر في كل مكان وكل زمان من خلالها نحفظ التاريخ ومن موقعنا نعرف منها أين نحن وكيف نعيش .

الطباعة منها ينشأ الغش والتزوير في البيانات والعلامات التجارية وينشط فيها وتنتشر مطابع العشوائيات التي تعمل في الظلام و تأخذ من الموافقة الأمنية أحيانا سند لوجودها فقط وتعمل بلا رقابة وبلا ضرائب في غيبة عن القانون وعن المجتمع الرسمي .

الطباعة تحمي المستهلك من سلع انتهت مدة صلاحيتها أو من سرقة علامة تجارية يتسلل من خلالها

الإنتاج المضروب (إنتاج تحت السلم)

الطباعة من خلالها يتم سرقة الملكية الفكرية من استنساخ وتزوير وسرقة المؤلفات العلمية والثقافية والأدبية مما يعاني منه رجال العلم والأدباء والمفكرين.

الطباعة من خلالها يتم تزوير العملة والأوراق الهامة ذات القيمة كالطوابع وكذلك بطاقات الدفع في البنوك بعد أن كثرت جرائم البطاقات والسرقة من خلال الفيزا .

الطباعة فيها يتم تزوير العلب والمغلفات الورقية أو التكت الملصق على العبوات المعدنية أو البلاستيكية أو الزجاجية بعلامات مسروقة أو مزيفة .

الطباعة يصدر منها مطبوعات مخلة بالآداب والمشبوهة مما يهدد الأمن

الاجتماعي .

الطباعة إحدى الوسائل المؤثرة في الرأي العام في طباعة المنشورات وترويج الشائعات التي تهدد أمن الدولة والأمن القومي

الطباعة والمطبوعات مصدر اساسي وحيد لنشر التشريعات والقوانين وفيها تتداول الأوراق والمستندات داخل أروقة القضاء والورق المكتوب يحمل الإدانة أو البراءة فهي مصدر من مصادر الثبات والإثبات في الحياة العامة

الطباعة للكتاب والكراس المدرسي والجامعي فيها ومنها ينتقل و ينتشر العلم والتعليم في مدارسنا وجامعاتنا في الداخل والخارج .

الطباعة والمطبوعات وسيلة هامة في التداول

داخل الأروقة الحكومية وفي الحياة العامة حيث التعامل اليومي في كل شيء .

الطباعة من خلالها تغطي قدراً من المعرفة في جميع وسائل الإعلام والإعلان المطبوعة والمقروءة والمرئية والمسموعة .

ستظل الطباعة الورقية لها من المكانة والأهمية ما يجعلها متواجدة في حياتنا اليومية ولا يمكن الاستغناء عنها ولن يؤثر فيها ما يحدث في العالم من تطور وتقدم وتكنولوجيا حديثة ووسائل الكترونية تساعد في التسجيل ونقل المعلومات

ولكن سيظل الكتاب صديق الإنسان في كل زمان ومكان والورقة المكتوبة من أهم الوسائل في التداول في الحياة اليومية وهذا يجعل من الطباعة صناعة كل الأزمان بلا منازع مهما كان هناك من تطور علمي وتقدم تقني فإننا نرى في الخارج وفي المجتمعات ذات الثقافة العالية من يقف في طابور الانتظار أو جالس في القطار أو في الأتوبيس ومعه كتاب مما يؤكد ان الكتاب بلا جدال

خير أنيس له في وحدته ولكن لم نسمع أن يقف في الطابور ومعه لاب توب أو كمبيوتر كبير أو صغير فهذا خارج نطاق المنافسة مع الكتاب لسهولة التداول ونقل المعرفة . الكتاب في تخصصه خير صديق وسيظل فريداً في موقعة مصدراً للعلم والمعرفة .

لذلك الأمر يحتاج إلى منظومة من التعاون الكامل بين الجهات الأمنية وغرفة الطباعة واتحاد الصناعات المصرية واتحاد الكتاب واتحاد الناشرين حماية للفكر والمفكرين وحماية المصنفات الفنية ووضع الضوابط الحاكمة لهذه الصناعة الخطيرة والتي تمتد بأصابعها في كل دقائق حياتنا الخاصة والعامة وانتشرت فيها العشوائيات بشكل خطير مما يهدد المجتمع الرسمي .

الطباعة مصدر قلق مستمر وستظل إذا لم يوضع لها من الضوابط والقواعد الحاكمة بالتعاون كامل بين كافة الجهات في الدولة أمنية وغير أمنية ستظل مصدر إزعاج

للسلطات وتهدد أمن وأمان المواطن .

الرقابة على هذا القطاع شبه معدومة وإذا لم يعاد النظر في إجراءات إنشاء مطابع جديدة من جانب الجهات الأمنية وأن يحدث تعاون مع جهاز حماية المستهلك غرفة الطباعة للتحقق من المزاولة الفعلية للنشاط الطباعي ونوعيات الماكينات المستعملة وكافة التفاصيل لكي نقضي على العشوائيات في هذا القطاع الهام وتشجيعاً على الانضمام للمجتمع الرسمي .

بدون تعاون مع الغرفة للقضاء على بؤر الطباعة الفاسدة التي تساعد على الغش والتزوير ستظل المشكلة قائمة .

طباعة العلامات التجارية وعبوات التغليف تعد من العوامل المضللة للمستهلك حيث تعبر عن محتوياتها لذلك للقضاء على هذه الظواهر السيئة في الحياة العامة لذلك لابد من تعاون كافة الأجهزة في الدولة في سبيل ضبط سوق الطباعة والسيطرة عليه ومراقبته .

المركز التنافسي الفعال

الطريق الوحيد لإثبات الذات لمنشأتك

كلما زادت المميزات ... فقد الإعلاني مصداقيته

دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد

أستاذ التسويق والإعلان

كلية التجارة - جامعة المنصورة

هذه المتاجر ... من حيث
الزى ولغة التخاطب ... وسوء
التدريب ...

أما الأمر الآخر والأسوأ:

فكان باختيار مجموعة
ضخمة من السلع الرخيصة
للغاية ونشرها في أوعية
بلاستيكية في معظم أنحاء
المتجر ... حيث ظهر بشكل
جلي أن أصحاب المتجر
يبحثون عن التعامل مع جميع
الفئات ... في مكان معظم
رواده من طبقة معينة ... فهل
يكتب له النجاح ؟

هذه قصة حقيقية بسيطة
تبين الأثر العميق لتأثير
تحديد المركز المتميز الذي
تتنمى إليه منتجاتك ... وهذا
لا يعنى أن العديد من
المنشآت يمكن أن تعمل مع

في يوم الافتتاح ... وانتهى
الأمر عند ذلك ... ولكن بعد
مرور ثلاثة شهور اتصل بي
أحد هؤلاء الأصدقاء في
القاهرة ليبلغني نبأ إقبال
المتجر ... ولكنه ألح في
معرفة السبب ... فقد قلت له
يا صديقي نحن رجال
التسويق لا نقوم بالتجيم ...
ولكن سوء الحظ هو عدم
التزام صاحب المتجر
بالقواعد البسيطة لعملية
تحديد المركز السوقي ... وهو
من يريد أن يتعامل معه من
جماهير المستهلكين؟ فقد
لاحظت عند دخولي المتجر
أمرين :

أولهما : تدنى مستوى الباعة
بما لا يتناسب إطلاقاً مع
نوعية الجمهور الذي يرتاد

بصحبة مجموعة من
الأصدقاء كانت الدعوة
لافتتاح أحد المتاجر الفخمة
في مدينة الرياض ... كان
المتجر جميلاً بكل معنى
الكلمة ... يقع في مكان رائع
ترتاده الطبقة الراقية ... ولم
يخل صاحب المتجر بكل
الضروريات اللازمة لإنجاح
متجره ... فبينما أتابع
الأرفف وأماكن العرض
وجدت توافقاً بديعاً بين
المنتجات المعروضة وبين
طبيعة المستهلكين الذين
يرتادون هذا المكان ... وبعد
أن تجولنا في المتجر قلت
لأصدقائي إن هذا المتجر
سيغلق أبوابه في أقصر وقت
ممكن ... وتعالى ضحكاتهم
... خذ الفأل الحسن ... نحن

أكثر من طبقة ... وأكثر من سعر ... ولكن ذلك يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية المنتجات ... وكذلك قيام العديد من المنشآت بتقديم أكثر من منتج بعلامة تجارية مختلفة للاستحواذ على فئات متعددة من المستهلكين .

قرارات اختيار المركز السوقي المتميز :

POSTIONING DECISIONS

إن اختيار المركز السوقي من الأمور التي يتوقف عليها نجاح منتجاتك في السوق ... حيث يقارن المستهلك عادة بين تلك المفريات ، وبين المفريات التي يقدمها المنافسون ... محدداً موقعك السوقي في ذهنه بين هؤلاء المنافسين .

خطوات تحديد المركز السوقي

- (١) حدد مجموعة المنتجات المنافسة في السوق .
- (٢) تحليل العناصر الحاكمة التي تحدد موقع المنتج (حدد الموقف الحالي

لمنتجاتك بين المنتجات المنافسة) .

(٣) حدد الصورة الذهنية للمنتجات في أذهان المتعاملين .

(٤) حدد مدى ثبات موقع المنتج في أذهان المتعاملين .

(٥) حدد المركز السوقي وقسم سوقك .

(٦) تخير استراتيجية المركز السوقي الملائمة ...

العوامل المؤثرة في تحديد مركزك السوقي .

إلى أي مدى يأتي اسم المنتج الخاص بك معبراً عن مجموعة المنتجات المشابهة (مثل فريجيدير للتعبير عن الثلاجة) ومثل ليبتون للتعبير عن الشاي ، وكلينكس للتعبير عن المناديل الورقية ... إلخ .

إلى أي مدى يربط العميل اسم المنتج وبعض الصفات الدافعة له بعملية الشراء . مثل منع التسوس ، الفولورايد ، حساسية الأسنان بالنسبة لمعاجين الأسنان .

ومن المهم أن نؤكد أن مسئول التسويق يود أن تكون هذه الصورة الذهنية لدى المستهلكين بطريقة معينة فيلجأ إلى تمييز منتج عن المنتجات المنافسة باستخدام الإعلان وباقي عناصر المزيج التسويقي الأخرى ، من خلال كل وسائل الاتصال الممكنة ، غير أن الصورة الذهنية الفعلية التي تتكون في مخيلة المستهلكين قد تتطابق مع المركز التنافسي الذي يستهدفه المعلن أو لا تطابقه وذلك بسبب عوامل كثيرة قد تؤثر على الطريقة التي تتكون بها تلك الصورة في ذهن المستهلك منها الخبرة الشخصية للمستهلك وتجاربه السابقة ومركزه الاجتماعي أو الطبقة التي ينتمي إليها ... وإدراكه الحسي والتي تمثل في النهاية اتجاهاً لتحديد الجودة النسبية للمنتجات .

لماذا تبحث المنشآت عن

المركز السوقي المتميز ؟؟

ولكن لماذا يحتاج المعلن في تمييز المركز السوقي

لمنتجاتك؟ فأنت بلا شك تواجه أحد أو كل هذه الأمور مما يجعلك مجبراً على تحديد مركزك لتركز جهودك وتدعم أرباحك .

تزايد عدد المنتجات البديلة التي تشبع نفس الحاجة في الأسواق ... وضرورة وجود أداة تدعم إحساس المستهلك بوجود فروق جوهرية بينها .. فبلا شك أنك تجد عشرات الأنواع من الحليب الجاف مختلفة الأسعار رغم التشابه التام في محتوياتها ومكوناتها .

بدون تحديد مركز مميز لمنتجاتك تكون احتمالات فشل استراتيجية تجزئة السوق كبيرة خاصة عندما تتعامل مع قطاعات سوقية متعددة الطبقات ...

يعتبر إعادة تحديد المركز المميز لمنتجاتك أمراً ضرورياً خاصة إذا ما ارتبط ذلك بحركة علامتك واسمك في السوق خاصة في مرحلة النمو لمنتجاتك ... والرغبة في الاستحواذ على قطاعات

في مراكز سوقية أعلى أو أقل .

يستطيع المركز الذي تحدده لمنتجاتك النفاذ من خلال تحديد المواقع الخالية على خريطة السوق وحيث تمثل فرصاً حقيقية ينشأ عنها الاستغلال المتكامل لمجموعة من الثغرات التي غفل عنها المنافسون أو أن إمكانياتهم لا تصل إليها .

الصورة الذهنية التي ترسم لدى المستهلكين عن المنتج ، هو أكثر أهمية لنجاحه في السوق متخاطياً الخصائص الفعلية للمنتج .

أسس تحديد المركز الفعال :

يعتمد تصميم المركز التنافسي للمنتج أساساً على تمييزه عن غيره من المنتجات والعلامة التجارية المنافسة ، بحيث يكون هناك فرق واضح بينه وبين المنتجات والعلامات الأخرى ولكي ينجح المعلن في تمييز منتجه بطريقة فعالة ويكون المركز التنافسي الذي اختاره له فعالاً يجب أن

تتوافر فيه الشروط الآتية :

- التوافق مع السوق المستهدفة .
- القدرة على اقناع السوق المستهدفة بالمستوى المحدد بالمركز .
- التركيز على الميزة الفريدة من وجهة نظر المستهلك .
- أن يكون الفرق الذي يقوم عليه المركز التنافسي للمنتج من خلال :
- أن يكون مميزاً وفريداً .
- أن يضمن حجم مبيعات ذات وزن اقتصادي .
- أن يكون من السهل وصفه للمستهلكين .
- أن تكون التكاليف المترتبة عليه مقبولة من فئة أو فئات معينة من المستهلكين .
- أن يحقق أقصى ربحية ممكنة .
- حدد ميزة تمثل فرقاً واضحاً لمنتجاتك حتى ترتبط بفئة تحقق لك الربح .
- من الضروري لرواد العمل

التسويقي الجديد أن يقوموا بتحديد مطالب العملاء كمميزات فريدة لكل منتج وفقاً لتوزيع السكان ديموجرافياً ومن ثم يمكن تحديد الفروق التي يتميز بها المنتج عن المنتجات المنافسة من منظور العملاء الأعزاء فماذا يطلب أصحاب الدخول المرتفعة ؟ وماذا يطلب نظراؤهم من أصحاب الدخول المنخفضة ؟ وحتى تكون أكثر قوة عليك أن تحدد بوضوح أى من هذه الفروق التي سيتم التركيز عليها ليس فقط في عملية الترويج للمنتج لدى العملاء المستهدفين بل يمتد ذلك إلى كافة مكونات المزيج التسويقي ومن ثم يتم التركيز على الفرق الأكثر تأثيراً في جذب العملاء ... حيث يتم التركيز على ميزة فريدة USP تتفوق فيها العلامة تفوقاً ملموساً على العلامات والمنتجات المنافسة لها من حيث الخدمة أو الجودة أو القيمة أو التقنية المستخدمة في المنتج أو

العلامة أو الهوية أو الاسم التجاري . وربما مصدر المنتجات مثل بضاعة يابانية ... إلخ ومن أهم مزايا هذا الأسلوب ميل المستهلكين إلى تذكر الرسائل التي تركز على المركز الأول للشركة بين المنافسين " الشركة رقم واحد في مجال كذا " أو المركز الأول للعلامة " العلامة رقم ١ في خاصية كذا " كما أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى استمرار تذكير المستهلك به بما يؤدي في النهاية إلى زيادة إدراك المستهلك لهذه الميزة الفريدة وزيادة ارتباطه بالمنتجات ... وتذكره الدائم لها . ومن الأمثلة على ذلك تذكير معجون الأسنان سنسوداين للأسنان الحساسة .. وتركيز السيارة المرسيدس على الثقة المرتبطة بتاريخها العتيق .

مداخل تحديد المركز السوقي المتميز

١ - تصميم ميزة تنافسية ترتبط بشخصية المنتج وهويته بغض النظر عن منافعه .. حيث تعتمد الكثير

من المنتجات على علامتها التجارية المشهورة كأساس للتواجد في أذهان الناس ... وتقرض مركزها من خلال ذلك ومن أمثلة ذلك العطور غالية الثمن والكوكاكولا والبيبسي ..

٢ - تصميم المركز التنافسي للمنتجات طبقاً لخاصية أو ميزة أو حاجة أو منفعة معينة للمستهلك . حيث يمكن للمعلن الاستناد إلى ميزة معينة يتمتع بها المنتج نفسه أو تتمتع بها الشركة صاحبة العلامة التجارية وتركز عليها في تحديد المركز التنافسي ومن الأمثلة الدالة على ذلك :
- زيت الذرة ليزا يركز على الطعم الطيب (لذيذ).

- زيت الذرة عافية ، يركز على الجانب الصحي (بصحة وعافية).

- فيدكس .. إعطاء نفس الاهتمام للشحنة مهما صغر حجمها .

٣ - تصميم المركز التنافسي للمنتج طبقاً للعلاقة بين

السعر والجودة .

حيث تأخذ العلاقة بين السعر والجودة أحد اتجاهين .

– السعر المرتفع مرتبط بالجودة المرتفعة ، ويعتقد في هذه العلاقة الطردية كثير من المستهلكين "الغالى ثمنه فيه"

– السعر المنخفض مرتبط بقيمة عالية ، وهنا يتم التركيز على السعر المعقول مقابل القيمة العالية التي يحصل عليها المستهلك .

٤ - تصميم المركز التنافسي طبقاً لطريقة استعمال المنتج .

طبقاً لهذه الاستراتيجية يقدم المعلن للمستهلك طرقاً جديدة أو ابتكاراً لاستخدام المنتج ومن الأمثلة على ذلك .

– البنك السعودي البريطاني (ساب) : "أقرب بنك يوفر جميع الخدمات البنكية الشخصية على مدار

الساعة هو أقرب جهاز هاتف" .

– جبنة البقرات الثلاث البيضاء "أربع طرق لتستمتعي بجبنة البقرات الثلاث البيضاء" .

– تصميم المركز التنافسي طبقاً للشريحة السوقية المستهدفة .

وتركز هذه الاستراتيجية على مجموعة محددة من العملاء أو المستهلكين وتبين مدى ملائمة المنتج لهم :

– الكاميرا بولارويد : "وحدها بولارويد تمنحك فرصة الاستمتاع بلحظاتكم الخاصة ... بخصوصية مطلقة" .

٦ - تصميم المركز التنافسي طبقاً لصفات وتركيبه المنتجات .

يمكن استغلال صفات وتركيبه المنتج في تعريف المركز التنافسي له . وتفيد هذه الاستراتيجية عندما يقوم المعلن بتغيير

تركيب المنتج نفسه أو إضافة بعض العناصر التي تزيد من منفعة المستهلك .

٧ - تصميم المركز التنافسي باستخدام القيم والرموز الحضارية .

وتعتمد هذه الاستراتيجية على استغلال إحدى القيم الحضارية أو الروحية أو العادات أو التقاليد السائدة في المجتمع في تصميم المركز للمنتج ومن أمثلة ذلك ما يلي :

– الخطوط الجوية البريطانية : "تمتع بالوجبات الشهية الحلال عندما تسافر إلى لندن" .

– برج زمزم في مكة ... هل حجزت مكاناً ... ١٩٠٠ الصلاة فيه تساوى ١٠٠ ألف صلاة ؟

– مصنع أجمل العطور "إحياء التقاليد العريقة .. في روح عصرية" .

التضخم وآثاره السلبية

اقتصادياً واجتماعياً

دكتور / سمير سعد مرقس

أستاذ بالجامعة الأمريكية - أستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم المصرفية - محاسب قانونى - محام ومستشار قانونى

المقدمة

التضخم :

هو الارتفاع الكبير المستمر فى المستوى العام للأسعار وهى زيادات متوالية تبقى لفترة معينة ويشتمل ذلك على عدة أركان وهى :

- ارتفاع المستوى العام للأسعار .

- كبر أو زيادة المستوى العام للأسعار .

- الاستمرار بمعنى استمرار ارتفاع الأسعار لعدد من السنوات .

- العبرة بالمستوى العام للأسعار فى الدولة وليس الأسعار الفردية لبعض السلع والخدمات .

أى أن التضخم هو ارتفاع

المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتدهور الملازم له فى القوة الشرائية للعملة فى الاقتصاد موضوع التحليل فإذا تضاعف المستوى العام للأسعار انخفضت القوة الشرائية للنقود إلى النصف أى العلاقة عكسية بين قيمة العملة المحلية أو الوطنية ومعدل التضخم ويتسم التضخم فى حالة الاختلال فى الاقتصاد القومى بوجود ميل راسخ عند المستوى العام للأسعار للارتفاع على مدار الزمن ولقياس المستوى العام للأسعار نحتاج إلى مؤشر يجمع أسعار السلع الفردية ويعكس حركتها لأن الاعتقاد هنا بأن تغير القوة الشرائية للنقود قد انخفضت وأن هذا التغير قد انتشر فى كل أرجاء

السوق وأن كافة السلع سوف تتأثر بنفس المدى ومن هنا تم استخدام مصطلح المستوى العام للأسعار ويمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس فى حساب معدل التغير فى المستوى العام للأسعار وأهمها :-

(١) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر أو ريف .

(٢) الأرقام القياسية لأسعار الجملة .

(٣) مكش الناتج .

(٤) فائض المعروض النقدى .

أنواع التضخم :

(١) التضخم من جانب الطلب .

(٢) التضخم من جانب التكلفة .

(٣) التضخم بسبب الطلب والتكلفة معاً .

آثار التضخم :

(١) آثار التضخم على إعادة توزيع الدخل .

أ - التضخم يضر أصحاب الدخل الثابتة .

ب - التضخم يفيد المدينين على حساب الدائنين .

ج - التضخم يقلل من قيمة المدخرات .

(٢) آثار التضخم على الإنتاج .

أ - التأثير السلبي على الاستثمار .

ب - عدم القدرة على التصدير .

(٣) أثر التضخم على تخصيص الموارد .

(٤) أثر التضخم على الكفاية الإنتاجية .

التضخم

التضخم هو أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت في جسد الاقتصاد

القومى وتحدث فيه اختلالات سيئة وقد انتشر هذا المرض في عدد كبير من الدول والتي اشتدت الموجات التضخمية حتى تحولت إلى ظاهرة عالمية تجندت لدراساتها العقول الاقتصادية بغية الوصول إلى حلول لإيقاف هذا الخطر وتلافى آثاره السيئة وينتج عن ذلك :-

(١) ارتفاع وانخفاض معدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

(٢) ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من إقبال المستثمرين ورجال الأعمال في حين أن انخفاضها سوف يشجع على الاستثمار .

(٣) تأثير سعر الصرف بمعدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع التضخم ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث يؤدي ذلك إلى تغير سعر الصرف .

(٤) ثبات أسعار الصرف في بعض الدول لا ينسجم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة .

حيث يتأثر العمر الاقتصادي لسوق الدولة بمعدلات التضخم وزيادة معدلات التضخم ستؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في هذا السوق وبالتالي بسبب زيادة في المدفوعات مقابل انخفاض في الإيرادات وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات ويؤدي التضخم إلى زيادة زسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات التضخم وارتفاع معدلات التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات .

■ وللتضخم أساسيات هي :

(١) وجود تأثير جوهري بين

التضخم وأسعار السلع والخدمات حيث تتأثر أسعار السلع والخدمات بالتضخم فكلما زادت معدلات التضخم تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وكلما انخفضت معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات .

(٢) إن هناك تفوقاً جوهرياً بين خصائص كل من عينتي الدراسة في عدد من المتغيرات .

(٣) الأسباب الاقتصادية هي أكثر العوامل دفعاً للتضخم .

(٤) أن هناك أثراً اجتماعية عن البطالة والتضخم تتمثل في تغيير ترتيب القيم السائدة لديهم .

(٥) هناك أثراً اجتماعية ناتجة عن التضخم تتمثل في تغيير اتجاهاتهم نحو

بعض المتغيرات .

حيث أصبحت ظاهرة التضخم أمراً شائعاً في الاقتصاديات المعاصرة في الكثير من دول العالم سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وبالأخص في الدول النامية وأصبحت الكثير من الحكومات عليها أن تهتم برسم السياسات النقدية والمالية لمواجهة التضخم أكثر من اهتمامها بمشاكل الكساد والبطالة لما ينطوي عليه هذا التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية دائماً إلى التعامل معها فهو الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار وهي زيادات متوالية تبقى لفترة زمنية معينة ويشتمل ذلك على عدة أركان .

(١) ارتفاع المستوى العام للأسعار .

(٢) كل ارتفاع في الأسعار ليس من المفروض أن يعتبر تضخماً ، فمن المتعارف عليه أنه إذا بلغ

معدل زيادة الأسعار أقل من ٥% سنوياً فإن هذا المعدل يعتبر مقبولاً ولا يكون هناك تضخم بينما نطلق عليه المعدل الطبيعي للتضخم أما إذا زاد معدل التضخم عن ذلك فإننا نكون بدأنا نشكو من التضخم ويلاحظ أنه كلما زاد معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار كان التضخم ظاهراً .

(٣) الاستمرار فمن الممكن أن ترتفع الأسعار لسبب أو آخر في سنة واحدة ثم تعود إلى مستوى معقول فإذا حدث هذا في دولة ما فلا نستطيع القول بأنها تعاني من التضخم إذ يلزم أن يسود هذا الارتفاع لعدد من السنوات .

(٤) سعر كل سلعة أو خدمة من السلع أو الخدمات التي نستهلكها فقد يحدث أن ينخفض سعر سلعة أو

يستمر على مستواه ومع ذلك فإن الدولة تعاني من التضخم حيث تكون أسعار غالبية السلع والخدمات أما ثابتة أو متجهة نحو الانخفاض إذن العبرة بالمستوى العام للأسعار في الدولة وليس بالأسعار الفردية لبعض السلع والخدمات حيث إن التضخم هو حالة من الاختلال في الاقتصاد القومي تتسم بوجود ميل راسخ عند المستوى العام للأسعار للارتفاع على مدار الزمن .

قياس التضخم

لقياس المستوى العام للأسعار نحتاج إلى مؤشر يجمع أسعار السلع الفردية ويعكس حركتها العامة لأن الاعتقاد بأن تغيير القوة الشرائية للنقود قد انخفضت وأن هذا التغيير قد انتشر في أرجاء السوق وأن كافة السلع سوف تتأثر بنفس المدى ومن هنا التغيير في

الطلب على أو عرض النقود مع ثبات العوامل الأخرى سوف يؤدي إلى تغييرات متناسبة في المستوى العام للأسعار وضمناً فإن ذلك يتطلب الذي يتغير فقط هو القوة الشرائية للوحدة النقدية ولكن العلاقات بين الأسعار منفردة تبقى بدون تغيير ، ويمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس في حساب معدل التغيير في المستوى العام للأسعار وأهمها :

١) الأرقام القياسية للأسعار :
أ - الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر أو ريف :-

يعكس هذا الرقم التغيير السنوي في أسعار سلعة مختارة من السلع الاستهلاكية يتم تصميمها من بحوث وإحصاءات ميدانية بما يعرف ببحوث ميزانية الأسرة ، وهناك نوعان من الأرقام القياسية للدلالة على التغيير

السنوي في أسعار السلع للمستهلكين بالمدن وأخرى للمستهلكين في المناطق الريفية .

ب - الأرقام القياسية لأسعار الجملة :-

يعكس هذا الرقم التغيير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة ويعاب على هذا الرقم وجود فجوة زمنية بين وصول السلع إلى أماكن بيعها وانتقالها من أسواق الجملة .

ج - مكش الناتج :

هو عبارة عن تكميش الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بقسمته على الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويتميز هذا الرقم بتخليصه من أوجه القصور التي تعاني منها باقى الأرقام القياسية الأخرى حيث يتضمن كافة السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية وسواء المنتج

الذى تم استهلاكه فى الداخل
أو السلع التى تمخ تصديرها
إلى الداخل .

فائض المعروض النقدي :

هو الفجوة التضخمية النقدية
ويمكن قياس فائض المعروض
النقدي أو ما يعرف بالفجوة
التضخمية بمقدار الفرق بين
نسبة التغير فى المعروض
النقدي ونسبة التغير فى
الناتج الإجمالى بالأسعار
الثابتة .

أنواع التضخم :

(١) التضخم من جانب الطلب:
يحدث هذا التضخم نتيجة
لزيادة كمية النقود فى
المجتمع مما يؤدي إلى زيادة
الإنفاق مع ثبات كمية السلع
والخدمات المعروضة فيدفع
بالمستوى العام للأسعار نحو
الارتفاع .

(٢) التضخم من جانب التكلفة:
ينتج بسبب التكلفة من
انخفاض الكفاءة الإنتاجية
للشركات وذلك بسبب زيادة

الفقد والضياع فى المواد
الخام أو المنتجات النهائية أو
نتيجة لآلات والمعدات
القديمة أو سوء مناولة السلع
أو التخزين أو غيرها وعدم
كفاءة الأنشطة اللوجستية فى
منظمات الأعمال بمفهومها
المتكامل الذى ظهر فى ظل
العولمة الاقتصادية .

(٣) التضخم بسبب الطلب
والتكلفة معاً :

يحدث التضخم بالتفاعل بين
الطلب والتكلفة معاً من خلال
زيادة الأجور ومن ثم ارتفاع
التكاليف ويزيد التضخم
بدوره وزيادة الأجور سوف
تذهب إلى زيادة الطلب مما
يدفع بالتضخم نحو الارتفاع .

آثار التضخم

يتطلب تحليل آثار التضخم
على توزيع الدخل التمييز بين
الدخل النقدي والدخل
الحقيقي حيث أن الدخل
النقدي هو عدد الجنيئات
التي يحصل عليها الفرد أما

الدخل الحقيقي فهو حجم
السلع والخدمات التى يحصل
عليها المستهلك بإنفاق دخله
النقدي لذلك فأن الدخل
الحقيقي يعتمد على الدخل
النقدي وأسعار السلع
والخدمات المشتراة .

أ - التضخم يضر أصحاب
الدخل الثابتة :-

أصحاب الدخل الثابتة وهو
أصحاب المعاشات والموظفين
والأسر التى تعيش على
الإعانات والمدخرين الذين
يعتمدون فى دخولهم على
أسعار الفائدة .

ب - التضخم يفيد المدينين
على حساب الدائنين :

التضخم يفيد المدينين بصفة
خاصة على حساب الدائنين .

ج - التضخم يقلل من قيمة
المدخرات :

يطارد شبح التضخم
المدخرين فكلما ارتفعت
الأسعار تضاعفت قيمة
المدخرات أو قوتها الشرائية

أى أن التضخم يمثل ضريبة غير مباشرة دون الحاجة إلى إصدار قانون بذلك يتحملها أصحاب الدخول الثابتة وإعانة يحصلها أصحاب الدخول المرنة ويفيد التضخم المدينين على حساب الدائنين ويعانى المدخرون من أضرار التضخم .

(٢) آثار التضخم على الإنتاج: تحارب الاقتصاديات المختلفة التضخم وتحاول تجنب الأضرار التى تنجم عنه وأهم هذه الأضرار :-

أ - تضرر الاستثمار .

ب - عدم القدرة على التصدير .

(٣) أثر التضخم على تخصيص الموارد :

التضخم يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد فى الاقتصاد ويوجهها إلى غير الاستعمالات المثلى لها أو الاستخدام الأمثل لها على وجه التحديد وفى أوقات

التضخم يميل سلوك المستهلكين والمنتجين إلى أن يصبح أقرب إلى المضاربة فقد يتزايد طلب المستهلكين على السلع والخدمات التى يتوقعون المزيد من الارتفاع فى أسعارها .

(٤) أثر التضخم على الكفاية الإنتاجية .

التضخم يحمل فى طياته الكثير من الآثار السيئة على الكفاية الإنتاجية للعمال والآلات .

سمات ظاهرة التضخم

(١) إنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة ، قد تكون متعارضة فيما بينها ، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد فى آن واحد .

(٢) كما أنها ناتجة عن اختلاف العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج

(مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى .

(٣) إنها تعنى انخفاضاً فى قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات ، والذي يعبر عنه بـ " انخفاض القوة الشرائية " .

- مجتمع الاستهلاك .

- مجتمع التضخم .

لا يمكن أن نفسر التضخم بأنه ارتفاع الأسعار فحسب ، بل هو جزء من صميم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والأزمات التى يمر بها كل بلد ما ، أنه سبب البطالة وأزمة السكن وارتفاع أجور النقل وانخفاض الغلة الزراعية والكوارث ، والتخريب والتهديب والحروب وهبوط سعر النقد المحلى فى أسواق توقف النمو وتباطئه ، وعدم الاستقرار والفساد .

كما أن الاتجاه الواسع نحو الاستهلاك ، هو الذى أدى

إلى خلق مجتمع الاستهلاك ،
الذى هو مجتمع التضخم
أيضاً لارتباط أحدهما بالآخر
... ويرجع هذا الارتباط
لأسباب عديدة أهمها :

السبب الأول :

وهو أكثر الأسباب تقنية ،
لكنه ليس أكثرها خطورة ،
فالتضخم يجعل الحساب
الاقتصادى مضطرباً ،
فشروط هذا الحساب أن
تحتفظ العناصر التى ينصب
عليها بقيمتها خلال الزمن ،
ولكن قانون المجتمع المتحرك
هو أن تغير الخبرات التى
تؤلفه ، قيمتها النسبية
تدريجياً .

ويأخذ هذا التضخم بالتسارع
طردياً مع حجم الاستهلاك ،
هذا الاختلال المتزايد فى
الحساب يولد حلقة تضخمية
مفرغة على اعتبار أن
المشاريع ستحفظ أمام خطر
العمليات الطويلة الأمد
المتزايدة الكبرى بهوامش ربح
مرتفعة ارتفاعاً غير سوى ...

وهو ما يكون مصدراً جديداً
للتضخم ، إلا أن أخطر نتيجة
للالنحراف التضخمى فى
الحساب الاقتصادى هو أنه
يؤدى إلى غياب المشاريع
الطويلة الأمد فالتضخم
يشجع على قيام المشاريع ذات
المرور السريع على حساب
المشاريع ذات الأمد الطويل .

السبب الثانى :

يحد التضخم من سوق
الادخار الطويل ، فالتوفير
شروط ضرورى لنمو
الاستثمارات الجموعية أو
الاجتماعية أو ذات النضج
الاقتصادى القصير ، يغذى
هو الآخر دائرة تضخمية
مفرغة ، ويشجع الاستثمارات
ذات النضج الاقتصادى
القصير ، لذا تعطى الأولوية
الفعالية الاقتصادية لإنتاج
سلع استهلاكية والأسوأ
ينصب فى إنتاج سلع رديئة
النوعية بهدف الاستهلاك
السريع ، وبالتالي فالتضخم
فى استمرار وتضاعف .

السبب الثالث :

الذى يجعل من مجتمع
الاستهلاك (مجتمع تضخم)
هو أن التضخم يغذى ما يطلق
عليه اقتصاد السيطرة ، وهذه
السيطرة تجعل المجتمع يحلم
أنها تستطيع أن تشجع
التجهيزات الجموعية على
حساب أشياء الرفاه قليلة
الأهمية التى تبهر الأنظار
ولكن الحقيقة هى عكس
الحلم فالمشاريع المسيطرة هى
التي تملك إمكانية بيع سلعها
بسعر أعلى من كلفة الإنتاج
بفضل الإقناع السيكلوجى
والمناخ الأيديولوجى العام ،
الذى يطبع بطابعه المجتمع ،
ويفضل كون التضخم يزود
المستهلكين بسيولات كافية
ليستمرروا فى الشراء رغم
ارتفاع الأسعار وبهذا تلعب
الاتجاهات فى خلق مجتمع
الاستهلاك فى الذوق والنهم
للاستهلاك ، وبالتالي
التلاعب كلياً بالطلب أما
نظام الأسعار فلم يعد يعكس

سوى تعمسف نسب القوة المموهة خلف أيديولوجية مسيطرة ورغم كل التحذيرات من مساوئ الاستهلاك يبقى النظام الاستهلاكي قائماً والمجتمع هو الخاسر وأصحاب رؤوس الأموال هم الرابحون .

أنواع أخرى للتضخم :

هناك أنواع عديدة من التضخم ، أبرزها هي :

١ - التضخم العادي : عند

زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم ، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء ، مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع الأسعار ، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات .

٢ - تضخم جذب الطلب :

ويحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي "المحلي والمستورد" وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر مثل ارتفاع أسعار الألعاب وبعض المواد الغذائية في الأعياد أو مناسبات معينة (بداية الموسم) أو السياحة والاصطياف ، وفي هذه الحالات فإن زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجة زيادة الأسعار .

٣ - التضخم المتسلسل : وهو

تضخم عادي ، لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الارتفاع ما يخلق مخاوف لدى المستهلكين من استمرار ارتفاع الأسعار ، فيلجأون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من

حاجاتهم ، ويتخلصون من النقود ، فيتكون التضخم المتسلسل ، والذي يؤدي إلى كبح النمو .

٤ - التضخم الجامح : عادة

يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتعاش من نظام اقتصادي إلى آخر أو في الفترات التي تعقب الحروب ، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم حيث يفقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي القائم مثال ذلك ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى حيث تضاعفت الأسعار ٥٠٠ كذلك ما حدث في العراق بعد حروبه والحصار الذي فرض عليه حيث انخفضت قيمة الدينار العراقي من سعر ثلاثة دولارات أمريكية إلى أن أصبح الدولار الواحد

يساوى أكثر من ٢٠٠ ألف دينار عراقي .

وما يواجه الاقتصاد العراقي اليوم وهو فى مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق من تصاعد نسب التضخم بشكل كبير ويومى وتدن مستمر لقيمة العملة تجاه أسعار السلع والخدمات .

٥ - التضخم المكبوت : غالباً

ما يظهر هذا النوع من التضخم فى الدول التى تأخذ بالاقتصاد الموجه ، حيث تصدر الدولة نقوداً دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد ، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد ، وكأن الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول الفجوة بين

الطلب الأكبر والعرض الأقل ، وهذا ما يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء .

٦ - التضخم المستورد :

عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأى سبب كأن ينسحب هذا الارتفاع ، فى الغالب على السلع المحلية ، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخول المحدودة فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات .

٧ - التضخم الركودى : فى

فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجى فتتزايد معدلات البطالة وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن ، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها فى حالة الركود ، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة .

مكافحة التضخم

هناك إجراءات لمكافحة التضخم لا سيما فى الدول المتقدمة ، بتنفيذ إجراءات فى السياستين المالية والنقدية ، وبموجبها تحدد مصادر الإيرادات واستخدامها والفائض فى الموازنة والعمل على التقليل من حجم السيولة المتاحة ورفع نسبة الضرائب على السلع الكمالية وغيرها من إجراءات التقشف .

بما تتولى المصارف المركزية وضع سياسات نقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية (انظر إلى دور البنك المركزى فى تخفيض الإنتاج - مقالة فى هذا الملف .

إنهاء التضخم

وهناك محاولات لإنهاء التضخم المستمر ، لكن لا بد من النظر إلى المشاكل التى يخلقها ، فإنهاؤه بضرية واحدة ، إذا لم يكن قد استشعر به من قبل ، قد

يتسبب فى خسائر مالية واسعة النطاق ، وعقود طويلة الأجل قد تم التعاقد حولها بتوقعات معينة بالنسبة للتضخم ، كما تؤثر على أعداد كبيرة من الناس الذين يكونون قد تضرروا أولاً من التضخم المسبق ، ويتضررون مرة أخرى من إنهاء التضخم مرة واحدة .

أن التخفيض تدريجياً سهل الفترة الانتقالية ، كما يقلل من اكتشاف تحقيق نمو حقيقى بمعزل عن التضخم .

ومع ذلك فإن الكثير من هذه العملية يتوقف على نسبة ارتفاع التضخم فإذا كان التضخم عالياً جداً ، فإن الوضع يكون صعباً جداً (مثال العراق فى الوضع الراهن) فإن جميع المشاركين فى السوق قد عدلوا من ترتيباتهم بحيث أنهم قد أخذوا كل التغيرات بالحسبان .

إن زوال التضخم المفاجئ

سوف يفرض كلفاً قليلة ، لأن المؤسسات المالية وغيرها ، تكون قد تأقلمت مع تغيرات حادة فى نسبة التضخم ، ويبدو أن مثل هذا التأقلم يمثل ثمناً رئيسياً نتيجة التضخم العالى والمتغير ، والإزالة التدريجية فى بعض الأحيان ، ليست مجدية ، بسبب عدم توفر وقت كاف ، وهنا يضرب ميلتون فريد مان مثلاً ، حيث يقول "يكون الكلب قدمان قبل أن يكون ذيله الطويل قد قطع بضع أنجات " .

إن الرقابة المباشرة على الأسعار ، سواء أكانت عامة أو محددة أى على الإيجارات أو أسعار تبادل العملات ، يجب أن يتم وضع حد لها فى الحال ، فمثلاً ماركريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية الأسبق وضعت حداً تاماً للرقابة على تبادل العملات وفى الحال .

التأقلم التدريجى من شأنه

فقط أن يطيل الضرر ، الذى تنزله الرقابة ، ويعطى أرباحاً لا مبرر لها لمن يتعاملون فيها من الداخل .

النقص فى الإمدادات والصفوف الطويلة وغيرهما من التشوهات التى تأتى عن محاولات إبقاء الأسعار دون مستوى سعرها السوقى ، سوف تستمر ، مع أنها سوف تنخفض ، وتنشأ مكانها مشاكل إضافية ، ذلك لأن التدرج يشجع على المضاربة ويشجع الخصوم على السعى لإعادة الوضع إلى ما كان عليه ، حالة مماثلة تنطبق على محاولات الإبقاء على الأسعار حول معدلات أسعار السوق كما يتبين بوضوح من السياسات الزراعية للولايات المتحدة واليابان والسوق الأوروبية المشتركة .

النتائج والتوصيات

(١) تقييد الائتمان المصرفى بالنسبة لرجال الأعمال من جهة وفى تخصيص

الإنفاق العام أو زيادة الضرائب من جهة أخرى وبوجه خاص يتعين على البنوك المركزية أن تجعل من العسائر على مشروعات الأعمال أو الحكومة تمويل النفقات اعتماد على التوسع الائتماني أو النقدي كبديل للمدخلات الحقيقية .

(٢) تخفيض الطلب الكلي عند ارتفاع سعر الفائدة حتى يتساوى انخفاض الطلب الكلي مع القيمة الحقيقية للنتاج القومي وتختفى الفجوة التضخمية .

(٣) القضاء على مسببات التضخم التي ترتبط ارتباطاً دقيقاً بالواقع الاقتصادي وتحقيق التناسب بين الإنتاج والاستهلاك وإجراء التناسق بين القطاعات الإنتاجية درءاً للاختناقات ورفع كفاءة الاقتصاد

القومي بما يعنيه من إجراءات إنتاجية وتكنولوجية وإدارية وتحسين توزيع الدخل من خلال شبكة متناسقة من الإجراءات الداخلية والسعرية .

(٤) التوسع الائتماني المصرفي الصناعي وعجز الموازنة (ظواهر نقدية) قد يكونان ردوداً سلبية على ارتفاع الأسعار الذي خلفته أساساً عدم مرونة العرض في الزراعة وليس للتضخم وقد تحدث تحولات مماثلة في الصناعة .

الخاتمة

أصبحت الكثير من الحكومات تهتم برسم السياسات النقدية والمالية لمواجهة التضخم أكثر من اهتمامها بمشاكل الكساد والبطالة لما ينطوي هذا التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية فالتضخم يمثل

الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار وهي زيادات متوالية لفترة زمنية معينة حيث يمثل التضخم أحد الأمراض الاقتصادية والاجتماعية وتحدث اختلالات سيئة في الاقتصاد القومي وانتشر هذا المرض في عدد كبير من الدول وتحولت إلى ظاهرة عالمية وتجنبت العقول لدراساتها بغية الوصول إلى حلول لإيقاف هذا الخطر وتلافي آثاره السيئة .

إذا تضاعف المستوى العام للأسعار انخفضت القوة الشرائية للنقود إلى النصف أي أن العلاقة بين قيمة العملة المحلية ومعدل التضخم علاقة عكسية ويتسم التضخم بوجود ميل راسخ عند عدد المستوى العام للأسعار للارتفاع على مدار الزمن .

المعالجة الضريبية لأرباح وخسائر إدارات

التقدير في ظل أحكام القانون

رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته

الأستاذ / حمدي هيبه

مستشار ضريبي «آرنست آند يونج» - المتضامنون للمحاسبة والمراجعة

المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحقة في مصر".

وتنص المادة (١٧) فقرة أولى على أن :

"تحدد أرباح النشاط التجاري والصناعي على أساس الإيراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية بما في ذلك الأرباح الناتجة عن بيع أصول المنشأة المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٤ من المادة ٢٥ من هذا القانون والأرباح المحقة من التعويضات التي يحصل عليها الممول نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أصل من هذه الأصول وكذلك أرباح التصفية التي تحققت خلال الفترة الضريبية وذلك كله

إيرادات محقة أو مصروفات فعلية أنفقت على النشاط الخاضع للضريبة وسارت على هذا المنهج قوانين ضرائب الدخل المصرية المتعاقبة بدء بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومرورا بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وانتهاء بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

النصوص الواردة في القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بخصوص الإيرادات والتكاليف الفعلية :

إن المادة (٦) من القانون وضعت قاعدة عامة مؤداها "تقرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين

هل يدخل في تحديد وعاء الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية أرباح وخسائر إعادة التقييم الدفترية في ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ :

من البديهيات المسلم بها أن هناك فروقا جوهرية بين الربح المحاسبي والربح الضريبي أحد هذه الفروق أن الربح المحاسبي يبنى على مبدأ هام في علم المحاسبة وهو مبدأ الحيطة والحذر في حين أن الربح الضريبي يؤخذ فيه فقهاء وقضاء بواقع الأمور أي يؤخذ فيه بما يفرضه الأمر الواقع من

بعد خصم التكاليف واجبة الخصم".

وتنص المادة (١٩) على أن :

"تسرى الضريبة على أرباح النشاط التجارى والصناعى بما فيها :

١ - أرباح المنشآت التجارية أو الصناعية ومنشآت المحاجر والمناجم والبتروول.

٢ - أرباح أصحاب الحرف والأنشطة الصغيرة .

٣ - الأرباح التى تتحقق من نشاط تجارى أو صناعى ولو اقتصر على صفقة واحدة وتبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد الخاصة لما يعتبر صفقة واحدة فى تطبيق أحكام هذا البند .

٤ - الأرباح التى تتحقق نتيجة العملية أو العمليات التى تقوم بها السماسرة أو الوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل ربح يحققه أى شخص يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أو

تأجير العقارات أو أى نوع من السلع أو الخدمات أو القيم المنقولة .

٥ - الأرباح الناتجة عن تأجير محل تجارى أو صناعى سواء شمل الإيجار كل أو بعض عناصره المادية أو المعنوية وكذلك الأرباح الناتجة عن تأجير الآلات الميكانيكية والكهربائية عدا الجرارات الزراعية وماكينات الري وملحقاتها والآلات والمعدات المستخدمة فى الزراعة .

٦ - أرباح نشاط النقل بأنواعه المختلفة .

٧ - الأرباح التى يحققها من يزاولون تشييد أو شراء العقارات لحسابهم بقصد بيعها على وجه الاحتراف سواء نتج عن بيع العقار كله أو مجزأ إلى شقق أو غرف أو وحدات إدارية أو تجارية أو غير ذلك .

٨ - الأرباح الناتجة عن عمليات تقسيم الأراضى للتصرف فيها أو البناء

عليها .

٩ - أرباح منشآت استصلاح أو استزراع الأراضى ومشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تضريحها آلياً وحظائر تربية الدواب وحظائر تربية المواشى وتسمينها فيما يتجاوز عشرين رأساً ومشروعات مزارع ومصائد الثروة السمكية".

كما تنص المادة (٢٢) على أن:

"يحدد ضافى الأرباح التجارية والصناعية الخاضع للضريبة على أساس إجمالى الربح بعد خصم جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق هذه الأرباح ويشترط فى التكاليف والمصروفات واجبة الخصم ما يأتى :

١ - أن تكون مرتبطة بالنشاط التجارى أو الصناعى للمنشأة وللازمة لمزاولة هذا النشاط .

٢ - أن تكون حقيقية ومؤيدة بالمستندات ، وذلك فيما عدا التكاليف

والمصروفات التى لم يجر
العرف على إثباتها
بمستندات .

من استعراض النصوص
السابقة نجد أن :

١ - المادتين (١٧) فقرة أولى ،
(١٩) تخضع للضريبة
إيرادات وأرباح حقيقية .

٢ - المادة (٢٢) تشترط فى
التكاليف والمصروفات
واجبة الخصم أن تكون
حقيقية .

وحتى لا نطيل على القارئ
فى استعراض نصوص
القانون على هذه الصفحات
فإنه بالرجوع إلى المادة (٢٣)
التي أوردت بيان التكاليف
والمصروفات واجبة الخصم
نجد أنها جميعها تكاليف
ومصروفات حقيقية وليست
دفترية .

ولا يوجد فى نصوص القانون
٩١ لسنة ٢٠٠٥ أى مادة أو
نص يقضى بأن يدخل فى
تحديد وعاء الضريبة أية
إيرادات أو تكاليف غير
حقيقية .

وجدير بالذكر أن تحديد
صافى الدخل الخاضع
للضريبة على الأشخاص
الاعتبارية يتم طبقاً للأحكام
المطبقة على أرباح النشاط
التجارى والصناعى وذلك
فيما لم يرد به نص خاص
بالأشخاص الاعتبارية (المادة
٥١ من القانون ٩١ لسنة
٢٠٠٥) .

تحديد وعاء الضريبة :

تنص المادة (١٧) فقرة ثانية
من القانون المشار إليه على
أن :

"ويتحدد صافى الربح على
أساس قائمة الدخل المعدة
وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية
، كما يتحدد وعاء الضريبة
بتطبيق أحكام هذا القانون
على صافى الربح المشار
إليه" .

وهذا النص فى الواقع ذو
شقين شق خاص بتحديد
صافى الربح المحاسبى والشق
الآخر يتعلق بوعاء الضريبة
نعرضهما فيما يلى :

أ - تحديد صافى الربح
المحاسبى : استحدث

القانون النص على أن
تكون قائمة الدخل التى
تظهر الربح المحاسبى قد
أعدت وفقاً لمعايير
المحاسبة المصرية وقد
ثارت تساؤلات عديدة
حول هذا النص منها هل
يتم استخدام معايير
المحاسبة الدولية فى حالة
عدم وجود معيار مصرى
لحالة معينة ؟ وهل يحق
لمصلحة الضرائب إهدار
دفاتر المنشأة التى لا
تلتزم بإعداد قوائمها
المالية طبقاً للمعايير
؟ وأسئلة أخرى ليس
هذا مكانها .

ب - تحديد وعاء الضريبة :
اعتبر النص المتقدم أن
تحديد وعاء الضريبة
يبدأ بصافى الربح
المحاسبى المشار إليه ثم
يضاف إليه أو يخصم منه
طبقاً لأحكام القانون ...
أى يضاف إليه ما نص
القانون على إضافته
ويخصم منه مانص
القانون على خصمه .

هكذا يتحدد وعاء الضريبة وفقاً لأحكام القانون - القانون فقط - وفى هذا يكون القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد استند فى هذا الشأن إلى إحدى قواعد فرض الضريبة (التي وضعها الاقتصادى القديم آدم سميث) وهى قاعدة اليقين ، فضلاً عن إسناده إلى ما استقر عليه القضاء الدستورى من أنه يجب أن يكون وعاء الضريبة منحصراً فى المال المحمل بعبئها محققاً ومحددأ على أسس واقعية يكون ممكناً معه الوقوف على حقيقته على أكمل وجه ولا يكون الوعاء محققاً إلا إذا كان ثابتاً بعيداً عن شبهة الاحتمال - ومقدار الضريبة أو مبلغها أو دينها إنما يتحدد مرتبطاً بوعائها منسوباً إليه ومحمولاً عليه وفق الشروط التى يقدر المشرع معها واقعية الضريبة وعدالتها بما لا مخالفة فيه للدستور وبغير ذلك لا يكون لتحديد وعاء الضريبة من معنى نقول ذلك بمناسبة أن اللائحة التنفيذية

للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد خالفت القانون فى هذا الشأن على نحو ما سيرد حالاً .

اللائحة التنفيذية تتدخل فى تحديد وعاء الضريبة بالمخالفة لأحكام القانون :

لا شك أن اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والصادر بها القرار الوزارى ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥ قد خالفت نصوص القانون وتدخلت فى تحديد وعاء الضريبة بمواد عديدة - إلا أننا سنتعرض هنا للنصوص المرتبطة بموضوع هذه الدراسة .

المادة (٢٤) من اللائحة تنص على أن :

"يعمل فى شأن تحديد صافى الربح ، المتخصص عليه فى الفقرة الثانية من المادة (١٧) من القانون ، بحكم المادة (٧٠) من هذه اللائحة ..."

وهذا النص يعنى أن اللائحة التنفيذية ستتدخل لتعديل الربح المحاسبى بما تقضى به المادة (٧٠) من اللائحة أما :

أما المادة (٧٠) ذاتها فتتص على أن :

"تحدد أرباح النشاط التجارى والصناعى ، بصافى الربح أو الخسارة الواردة بقائمة الدخل المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ويراعى فى ذلك على الأخص :

١ - التوزيعات

٢ - فروق تقييم العملة : يتم اعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

٣ - تصحيح الأخطاء التى تدرج ضمن حقوق الملكية ولا تحمل على قائمة الدخل

٤ - تغيير السياسات : يؤخذ الأثر الضريبى للتغيير...

٥ - الاستثمارات : تلتزم الشركة فى تقييمها للاستثمارات المتداولة باتباع سياسة ثابتة (بطريقة القيمة السوقية أو طريقة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما

أقل) وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

أما بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل يتم اعتماد طريقة التكلفة ، وبالنسبة لإيرادات الاستثمارات من شركات غير مقيمة يعتمد حساب الإيرادات وفقاً لطريقة التكلفة ، وتطبق على هذه الإيرادات طريقة حقوق الملكية في حالة توافر الشروط الآتية :-

١ - أن تكون الإيرادات غير خاضعة للضريبة في الدول الأخرى المسجل فيها الشركة غير المقيمة أو معفاة منها أو لا يتجاوز سعر الضريبة فيها ٧٥٪ من سعر الضريبة المطبق في مصر .

٢ - أن تزيد نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة على ١٠٪.

٣ - أن يكون أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الشركة غير المقيمة ناتجاً عن توزيعات أو فوائد أو إتاوات أو أتعاب مقابل إدارة أو

إيجارات .

فهذه المادة من اللائحة خصوصاً في البندين (٥،٢) تعتبر أرباح وخسائر التقييم الدفترية تشكل عنصراً من عناصر تحديد وعاء الضريبة بالمخالفة للنصوص القانونية السابق ذكرها وبالرغم من اتفاقها أحياناً واختلافها أحياناً أخرى مع معايير المحاسبة في أسس التقييم .

فالبند (٢) الخاص بفروق

تقييم العملة : يقضى باعتماد الفروق المدينة والدائنة الواردة بقائمة الدخل طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وهذا يعنى الفروق الفعلية الناتجة عن التصرف في العملة وكذلك الفروق الناتجة عن التقييم مع الحيافة (الفروق الدفترية) حيث جاء النص عاماً .

فسواء كانت هذه الفروق فعلية أو دفترية ، مدينة أو دائنة فإنه يتم اعتمادها ضريبياً طالما حملت على قائمة الدخل وجرى تقييمها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري

رقم (١٣) الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية .

ففرق الأسعار الناتجة عن التصرف في العملة يتم تحديدها على أساس السعر السائد في تاريخ التصرف في ضوء المستندات المؤيدة لها ويمثل الفرق ربحاً أو خسارة ويحمل على قائمة الدخل .

كذلك فروق الأسعار الناتجة عن الحيافة (الفروق الدفترية) مثل فروق أسعار تقييم الأصول والالتزامات المتداولة فيتم تقييم سعر صرفها على أساس سعر الإقفال في تاريخ إعداد الميزانية (بند ٢٣ أ) من المعيار المحاسبى المصرى رقم (١٣) هذا ولا توجد أى خلافات جوهرية بين المعيار القديم والمعيار الجديد في هذا الشأن ولا يترتب على تطبيق هذا المعيار أى اختلاف مع ما ورد باللائحة .

أما البند ٥ الخاص بتقييم الاستثمارات المتداولة والاستثمارات طويلة

الأجل وإيرادات
الاستثمارات من شركات
غير مقيمة : فقد جاء نص
اللائحة متفق أحياناً مع
معايير المحاسبة ومختلف
أحياناً أخرى معها ، ونستطيع
أن نوضح ذلك على النحو
التالى :

١ - تقييم الاستثمارات :
أ - وفقاً لمعيار المحاسبة
المصرى رقم (١٦) بشأن
المحاسبة عن الاستثمارات
(الملغى) :

■ الاستثمارات المتداولة
(بغرض المتاجرة) :

يتم تقييمها على أساس :
- القيمة السوقية : بحيث إذا
زادت القيمة السوقية عن
التكلفة تضاف الفروق
لحساب حقوق الملكية وإذا
انخفضت القيمة السوقية
عن التكلفة يحمل الفرق
على قائمة الدخل .

- التكلفة أو القيمة السوقية
أيهما أقل : بحيث إذا
زادت القيمة السوقية عن
التكلفة يؤخذ بالتكلفة فلا

يوجد تغيير ... لكن إذا
انخفضت القيمة السوقية
عن التكلفة يؤخذ بالقيمة
السوقية فتحمل قائمة
الدخل بمخصص لمقابلة
هذا الانخفاض ، فلا
يعتمد ضريبياً .

وقد تركت لائحة قانون
الضرائب الحرية للمنشأة
فى اتباع إحدى
الطريقتين .

■ الاستثمارات طويلة الأجل
(بغرض الاحتفاظ) :

يتم تقييمها على أساس :
- التكلفة .

- أو بالتكلفة أو القيمة
السوقية أيهما أقل .
- أو إعادة التقييم وفقاً
للقيمة العادلة وأى زيادة
عن القيمة الدفترية
تضاف على حقوق الملكية
وأى نقص يحمل على
قائمة الدخل .

وهذا يخالف ما ورد
باللائحة من اعتماد
طريقة التكلفة فقط .
ب - وفقاً لمعيار المحاسبة

المصرى رقم (٢٦)
الجديد (الأدوات المالية
الاعتراف والقياس)
فإنه :

■ الاستثمارات المتداولة :
الفقرة (٤٦) من المعيار
المذكور تقضى بأنه على
المنشأة قياس الأصول
المالية بما فيها -
الاستثمارات - بالقيم
العادلة .

وهذا يخالف ما ورد باللائحة
من اتباع سياسة ثابتة (طريقة
القيمة السوقية أو طريقة
التكلفة أو القيمة السوقية
أيهما أقل) .

ووفقاً للفقرة (٥٥) من ذات
المعيار يتم الاعتراف بأى ربح
أو خسارة مبوب بالقيمة
العادلة ضمن الأرباح
والخسائر .

■ الاستثمارات طويلة الأجل :
يتم تقييمها أو قياسها
بالتكلفة المستهلكة والتى
عرفها المعيار بأنها استخدام
طريقة الفائدة الفعلية لأية
فروق بين القيمة الأصلية
والقيمة فى تاريخ الاستحقاق

ناقصاً خسائر الاضمحلال في قيمة الأصل أو لمواجهة عدم قابلية البند للتحويل .

وقد نصت المادة (٦٣) من المعيار المذكور على أنه في حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في القيمة ترتبط باستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ومثبتة بالتكلفة المستهلكة عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها) المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي الخاص بالأصل المالي (أى سعر الفائدة الفعلي المحسوب عند الاعتراف الأولي) ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إما مباشرة أو من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بقيمة الخسائر في الأرباح والخسائر .

هكذا نجد أن اللائحة خالفت المعيار حيث نصت على اتباع طريقة التكلفة بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل .

٢ - إيرادات الاستثمارات من شركات غير مقيمة :

الأصل في إثبات إيرادات الاستثمارات يكون وفقاً للتكلفة حيث إن الفقرة (٢٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) الجديد الخاص بالإيرادات تنص على أن يعترف بتوزيعات الأرباح كإيراد حينما يصدر الحق لحاملي الأسهم في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات ، كذلك الفقرة (٣٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) القديم الخاص بالإيرادات .

أما طريقة حقوق الملكية فتتبع في حالة الاستثمار في شركات شقيقة حيث يكون مستثمر فيها تأثير قوى والتأثير القوى يكون بامتلاك المستثمر ٢٠٪ فأكثر من حق التصويت (الفقرتين ٢ ، ٣ من معيار المحاسبة المصري القديم رقم (١٨) والخاص

بالاستثمارات في شركات شقيقة والفقرتين ٢ ، ٦ من ذات المعيار رقم (١٨) الجديد .

ومرة ثالثة نجد أن اللائحة التنفيذية في المادة (٧٠) خالفت معايير المحاسبة عندما نصت على أن يتبع طريقة حقوق الملكية بشروط لم ترد في المعايير من بينها إذا زادت نسبة الملكية في الشركة غير المقيمة عن ١٠٪ .

ما ورد في الإقرارات الضريبية بشأن فروق التقييم الدفترية :

أولاً : الإقـ الضريبي الخاص بسنة ٢٠٠٥ :

ورد بقائمة الإقرار التفصيلية أنه يضاف إلى صافي الربح المحاسبي مبالغ لا تدخل ضمن قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعد من الإيرادات الخاضعة للضريبة وجاء في شرح هذا البند أنها تشمل تقييم الاستثمارات المتداولة التي يتم ترحيلها مباشرة إلى حقوق الملكية واشترط

لإضافتها أن تكون من الإيرادات الخاضعة للضريبة. وأنه يخصم منه (أى من صافى الربح) مبالغ لا تدخل ضمن قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعد من التكاليف واجبة الخصم وجاء فى شرح هذا البند أنه يشمل فروق التقييم التى تدرج ضمن حقوق الملكية واشترط أن تكون من التكاليف واجبة الخصم فكان الإقرار الضريبي يعود بنا إلى القانون فى تحديد العناصر المكونة للوعاء الضريبي عندما اشترط فيما يضاف إلى الربح المحاسبى أو يخصم منه أن يكون ما يضاف من الإيرادات الخاضعة للضريبة وما يخصم من التكاليف الواجبة الخصم ضريبياً وحيث لم يرد فى القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ أى نص يستفاد منه أن أرباح أو خسائر التقييم الدفترية الناتجة عن الاستحواذ تعد إيراداً أو تكلفة ضريبية ، فلا أساس إذن لإضافة أرباح التقييم إلى

الأرباح الخاضعة للضريبة أو خصم خسائر التقييم منها . وفى هذا المجال يهمننا أن نطرح تساؤلين هامين يوضحان أن اللائحة تجاوزت القانون .

فهل يعقل أن يعفى القانون من الضريبة :

- ناتج تقييم أصول المنشأة الفردية عند تقديمها كحصة عينية نظير الإسهام فى رأس مال شركة مساهمة ... وهو تقييم بسبب تصرف فعلى .
- ناتج التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية ... وهو تصرف فعلى .

- أرباح إعادة التقييم بسبب تغير الشكل القانونى ... وهو تصرف فعلى .

- ثم تأتى اللائحة التنفيذية لذات القانون لتخضع أرباح التقييم الدفترية للضريبة .

- وهل يعقل أن لا يعتبر القانون من التكاليف

الواجبة الخصم .

- خسائر التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية ... وهى خسائر ناتجة عن تصرف فعلى .

- خسائر إعادة التقييم بسبب تغيير الشكل القانونى وهى خسائر ناتجة عن تصرف فعلى .

بينما تعتبر اللائحة أن خسائر إعادة التقييم الدفترية من التكاليف الواجبة الخصم .

ثانياً : الإقرار الضريبي الخاص بسنة ٢٠٠٦ :

أضاف نموذج الإقرار - فيما يتعلق بهذا الموضوع - بندين جديدين لم يتضمنهما إقرار سنة ٢٠٠٥ أحدهما يضاف إلى الربح المحاسبى تحت عنوان خسائر التعامل فى أوراق مالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية .

والآخر يخصم من إجمالى الربح الضريبي تحت عنوان الأرباح الناتجة عن التعامل

فى الأوراق المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. فأصبح شكل الإقرار بالنسبة لأرباح وخسائر التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية كالآتى :

أولاً :-

١ - يضاف خسارة التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية سبق اعتماد فروق إعادة التقييم لها .

٢ - فروق ضريبية ناتجة عن بيع أوراق مالية مقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية سبق اعتماد فروق إعادة التقييم لها .

فلو أن ورقة مالية قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه تم بيعها فى عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٨٠ جنيه فإن خسارة هذه الورقة وقدرها ٢٠ جنيه تضاف للوعاء الضريبى فى هذه السنة طبقاً لنص المادة (٣١) بند (٣) أو المادة (٥٠) بند (٨) . فإذا كان قد جرى تقييم هذه

الورقة فى نهاية عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٩٠ جنيهًا بخسارة قدرها ١٠ جنيهات وسبق اعتماد هذه الخسارة على أنها تكلفة فى الإقرار الضريبى عن سنة ٢٠٠٥ .

فإنه بعد التصرف الفعلى فى الورقة لم يعد هناك مبرر لاعتماد خسارة التقييم الدفترية فيضاف للوعاء فى إقرار ٢٠٠٦ بمبلغ ١٠ جنيهات.

ثانياً : يخصم الأرباح الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية :

١ - أرباح التعامل فى الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة فى قائمة الدخل.

٢ - فروق ضريبية ناتجة عن بيع الأوراق المالية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية سبق اعتماد فروق إعادة تقييم لها .

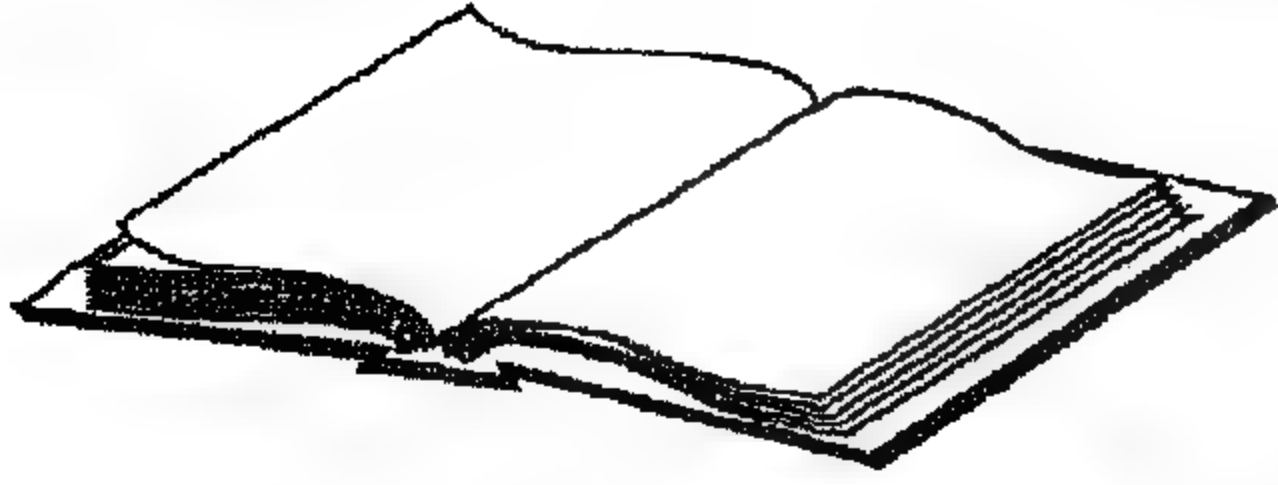
فلو أن ورقة المالية التى قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه تم

بيعها فى عام ٢٠٠٦ بمبلغ ١٢٠ جنيهًا فإن أرباح هذه الورقة وقدرها ٢٠ جنيهًا تخصم من الوعاء الضريبى فى هذه السنة طبقاً لنص المادة (٣١) بند (٣) أو المادة (٥٠) بند (٨) .

فإذا كان قد جرى تقييم هذه الورقة فى نهاية عام ٢٠٠٥ بمبلغ ١١٠ جنيهات بربح قدره ١٠ جنيهات وسبق هذا الربح على أنه إيراد .

فإنه بعد التصرف الفعلى فى هذه الورقة لم يعد هناك مبرر لخضوع أرباح التقييم الدفترية فيخصم من الوعاء فى إقرار ٢٠٠٦ بمبلغ ١٠ جنيهات .

هكذا نجد أن إقرار عام ٢٠٠٦ عاد لإصلاح خطأ اللائحة الأمر الذى يدعونا إلى المطالبة بإلغاء نص اللائحة فى هذا الشأن والاكتفاء بالنصوص القانونية التى تحدد وعاء الضريبة .



نظام التحصيل تحت حساب الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي والضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

مقدمة:

يقصد بالتحصيل لحساب الضريبة (COLLECTION TO ACCOUNT OF TAX) مبالغ من المنبع تحت حساب الضريبة بخلاف الخصم وذلك عند قيام جهات معينة بتقديم خدمات لأشخاص القطاع الخاص الخاضعين للضريبة وهذه الجهات هي :

- الجهات التي تمنح تراخيص للاتجار بالجملة في الخضر والفواكه والحبوب أو تلك التي تمنح تراخيص لمزاولة الأنشطة الحرفية .

- مصلحة الجمارك .

- المجازر .

- أقسام المرور .

وقد تناولت المواد ٦٦ ، ٦٧ ،

٦٨ ، ٦٩ من القانون ٩١

لسنة ٢٠٠٥ الأحكام الخاصة بالتحصيل لحساب الضريبة ، وسوف نتناول كل منها بالشرح والتفصيل على النحو التالي :

أولاً : التحصيل عند تحديد

الترخيص :

تناولت المادة (٦٦) من القانون المذكور الأحكام الخاصة بتحصيل مبالغ لحساب الضريبة عند تجديد التراخيص ... حيث تنص هذه المادة على :

" على الجهات التي تمنح تراخيص للاتجار بالجملة في الخضر والفاكهة والحبوب وغيرها من المواد الغذائية أو تلك التي تمنح تراخيص

لمزاولة الأنشطة الحرفية ، أن تحصل عند تجديد الترخيص مبلغاً تحت حساب الضريبة ممن يصدر باسمه التجديد ، ويحظر على تلك الجهات تجديد الترخيص إلا بعد تحصيل هذا المبلغ .

ويصدر بتحديد هذا المبلغ قرار من الوزير بما لا يجاوز ١٠ ٪ من رسم التجديد ."

وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥٣٦ لسنة ٢٠٠٥ وتنص في المادة الأولى منه على النسبة التي تحصل في هذا الخصوص حيث جاء به : " يكون المبلغ الذي تحصله الجهات التي تمنح تراخيص للاتجار بالجملة في الخضر والفاكهة والحبوب أو تلك التي تمنح تراخيص لمزاولة النشاط للحرفيين لحساب

الضريبة على أرباح النشاط التجاري والصناعي يعادل نسبة ١٠ ٪ من الرسم المقرر لتجديد الترخيص".

في ضوء النص القانوني السابق والقرار الوزاري يتضح أن هناك ثمة شروط ينبغي أن تتوافر لكي يتم التحصيل لحساب الضريبة وهي :

أ - أن يكون هناك جهات مانحة للترخيص ويجدد لديها الترخيص وهذه الجهات غالباً ما تتمثل في الإدارات المحلية المختصة كالأحياء وغيرها.

ب - أن يسرى هذا النظام على تجار الجملة الذين يتعاملون في نشاط الخضر والفاكهة والحبوب وغيرها من المواد الغذائية الأخرى ومن ثم لا يسرى هذا النظام على تجار المواشى مثلاً أو تجار التجزئة جميعهم ... ، كما يسرى هذا النظام (التحصيل لحساب الضريبة) على الذين

يزاولون أنشطة حرفية كنشاط السمكرة والدوكو والحلاقة والكي وغيرها من الحرف التي تعتمد على العمل اليدوي وتخضع للضريبة .

ج - أن يكون الممول الخاضع لهذا النظام من أشخاص القطاع الخاص الخاضعين للضريبة وغير معفيين منها .

د - أن يتم تحصيل مبلغ لحساب الضريبة ممن يصدر باسمه تجديد الترخيص ولحسابه وذلك عند تجديده يعادل ١٠ ٪ من الرسم المقرر لتجديد الترخيص ومن ثم فإن تحصيل مبلغ تحت حساب الضريبة يرتبط وجوداً وعدمياً بتجديد الترخيص .

جدير بالذكر أن المبلغ الذي كان يحصل في ظل القانون السابق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ كان يحصل عند إصدار الترخيص أو تجديده أما في ظل القانون الحالي

أصبح المبلغ يحصل فقط عند تجديد الترخيص وعلى الجهة التي قامت بتجديد الترخيص تسليم الممول إيصالاً بكل مبلغ يحصل منه وتوريد ما حصلته إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج - الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه آخر إبريل / يوليو / أكتوبر / يناير من كل عام بموجب شيك مصحوباً بالنموذج ٤١ (خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة)

ثانياً : التحصيل على الواردات :

من أجل الرقابة على المعاملات الخاصة بالمستوردين من أشخاص القطاع الخاص استحدث المشرع الضريبي نظام التحصيل على الواردات لأول مرة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ، وقد وردت الأحكام الخاصة بهذا النظام في المادة (٦٧) من قانون الضرائب الحالي وتنص المادة المذكورة على أنه :

" على مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القانون الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للاتجار فيها أو تصنيعها وذلك تحت حساب الضريبة التي تستحق عليهم .

وفى حالة التنازل عن هذه السلع أو تظهير مستنداتها إلى الغير يتم تحصيل نسبة من كل من المتنازل والمتنازل إليه ومن أطراف التظهير ويصدر بتحديد هذه النسب قرار من الوزير بما لا يجاوز ٢٪ من قيمة الواردات ويتم تحصيل تلك النسب مع الضرائب الجمركية على هذه السلع وبذات إجراءات تحصيلها .

وقد نص القرار الوزاري رقم ٥٣٤ لسنة ٢٠٠٥ على أن النسبة التي يجرى تحصيلها من قيمة الواردات من أشخاص القانون الخاص بواقع نصف في المائة من قيمة الواردات لحساب الضريبة .

كما ألزم القرار المذكور مصلحة الجمارك بمراعاة الآتى :

(أ) الالتزام عند الإفراج عن أى سلعة واردة لأى شخص من أشخاص القانون الخاص للاتجار فيها أو تصنيعها بتحصيل النسبة الواردة فى المادة (١) من هذا القرار تحت حساب الضريبة على النشاط التجارى والصناعى أو الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية التي تستحق عليه وذلك على أساس قيمة السلع المستوردة محددة طبقاً لتقدير الجمارك.

(ب) تحصل ذات النسبة المبينة فى المادة (١) من هذا القرار فى حالة التنازل عن السلعة المستوردة من كل من المتنازل والمتنازل إليه وتعديل بيانات شهادة الإجراءات الخاصة بتحصيل الضرائب

الجمركية .

(ج) توريد قيمة ما تم تحصيله إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة فى موعد أقصاه آخر إبريل / يوليو / أكتوبر / يناير من كل عام بموجب شيك مصحوباً به النموذج (٤١) وصورة شهادة الإجراءات الخاصة بكل مستورد أو متنازل إليه .

فى ضوء النص القانونى والقرار الوزارى يتضح أن هناك ثمة شروط ينبغى أن تتوافر حتى يتم تطبيق أحكام التحصيل على الواردات وهى:

١ - أن يكون الفرض أو الهدف من استيراد السلع هو الاتجار فيها أو تصنيعها .

٢ - أن يكون المستورد من أشخاص القانون الخاص .

٣ - أن تكون السلع المستوردة مسموح باستيرادها وتداولها داخل البلاد .

وسوف نتناول شرح كل شرط

على حده على النحو التالى :-

١ - أن يكون الغرض أو الهدف من استيراد السلع هو الاتجار فيها أو تصنيعها :

وفى هذا الشأن أوضحت المادة ١ / ج من لائحة الاستيراد والتصدير أن الاستيراد للاتجار هو كل ما يستورده الشخص الطبيعى والاعتبارى المقيّد بسجل المستوردين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن سجل المستوردين من سلع تحمل الصفة التجارية لبيعها بحالتها عند الاستيراد أو بعد تغبثتها أو تغليفها دون إجراء أى عملية تحويلية أو تكميلية عليها .

وعند تحديد السلع التى تخضع لأحكام التحصيل على الواردات ينبغى التفرقة بين حالات الاستيراد التالية وهى :
الاستيراد للاستعمال الشخصى :

كل ما يستورده الشخص الطبيعى لتحقيق منفعة له أو لعائلته من سلع مناسبة من حيث نوعيتها وكمياتها مع

الاستعمال الشخصى أو العائلى وعلى نحو لا يحمل صفة الاتجار ... وهذا النوع من الاستيراد لا يسرى عليه نظام التحصيل على الواردات.

الاستيراد للاستخدام الخاص :

كل ما يستورد - لغير الاتجار أو الإنتاج - من أصول رأسمالية وقطع غيار ومواد الدعاية والإعلان وغيرها لاستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد وليس لشخصه وما يستورد للتأجير التمويلى يعد استخداماً خاصاً فيما عدا سيارات الركوب وتطبيقاً لما تقدم :

- العينات والنماذج

الواردة للمقيدين بسجل المستوردين أو سجل الوكلاء التجاريين أو المشروعات الإنتاجية أو للمكاتب العلمية أو ...

- مواد الدعاية والإعلان

بما فيها مواد الدعاية الخاصة بالأفلام الأجنبية والتى ترد للوكلاء والمستوردين

والموزعين المعتمدين إلخ.

جميع هذه الأصناف وما على شاكلتها تعتبر من قبيل الاستيراد للاستخدام الخاص ومن ثم لا تخضع لنظام التحصيل على الواردات وذلك بشرط أن تكون هذه العينات ومواد الدعاية والإعلان غير مخصصة للاتجار وإنما لأغراض الدعاية والإعلان .

وتأكيداً لما تقدم أصدرت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ فى ١/٢/١٩٨٦ والذى يتضمن عدم خضوع الآلات والمعدات المستوردة والتى تعتبر من أصول المنشأة لأحكام التحصيل (فى المنبع) لحساب ضريبة أ . ت . ص ... مع الضرائب الجمركية وذلك استناداً إلى أن بعض الجهات تقوم باستيراد آلات ومعدات ومهمات خاصة بتركيب المصانع وتعتبر من أصول هذه الشركات والمنشآت ولم تستوردها بغرض الاتجار فيها أو تصنيعها وذلك بشرط التأكد

من أن هذه الواردات ليست بفرض الاتجار أو التصنيع وذلك بالرجوع إلى الموافقات الاستيرادية الخاصة بهذه الرسائل وغيرها من المستندات .

الاستيراد برسم العرض :

تقضى المادة (٢٥) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير الصادرة بها قرار وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بأنه يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية السماح للمعارضين بالمعارض والأسواق الدولية والمعارض التى يصدر ترخيص بإقامتها فى مصر ، بيع السلع المستوردة برسم المعرض وإعادة مباشرة فى أماكن البيع التى تحددها إدارة المعرض أو السوق فى حدود النفقات المحلية لأجنحة المعرض ويتم البيع فى هذه الحالة تحت إشراف الهيئة المذكورة ومصلحة الجمارك على أن ستوفى القواعد

الاستيرادية سواء كان الشراء للاتجار أو الإنتاج أو الاستخدام الخاص أو الاستعمال الشخصى ويستثنى من ذلك استيفاء شهادة المنشأ والشحن من بلد المنشأ .

وهذا النوع من الاستيراد يخضع أيضاً لنظام التحصيل على الواردات حسب كل حالة على حده على النحو السابق إيضاحه .

الاستيراد للإنتاج السلى :

كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغيير حالته وما تستورده المشروعات الخدمية بما يحقق تأدية الخدمات فيما تقوم به أو يوكل إليها من أعمال ، ويشمل ذلك مستلزمات الإنتاج أو التشغيل أو أداء الخدمة بما فى ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسيطة وغيرها من الأجزاء .

مع مراعاة الأخذ فى الاعتبار أن بعضاً من هذه الأصناف والسلع قد يتم الإفراج عنها تحت نظام السماح المؤقت

وفى هذه الحالة يرى البعض أنه لا يتم خصم أية مبالغ لحساب الضريبة على هذه الواردات على أساس أنه سيتم إعادة تصديرها .

إلا أن البعض الآخر يرى خضوع السلع المفرج عنها تحت نظام السماح المؤقت لنظام التحصيل على الواردات وذلك للأسباب التالية :

١ - إن السلع المفرج عنها تحت نظام السماح المؤقت وهى تتخطى المنطقة الجمركية يتوافر بها شروط تطبيق أحكام التحصيل من كونها سلعاً مسموحاً باستيرادها ومستوردها من القطاع الخاص وبغرض التصنيع .

٢ - إن عمليات تصنيع السلع أو المواد أو تكملة صنعها أو إصلاحها كلها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويتوافر فيها الحكمة من التحصيل على الواردات .

٣ - إنه لا ارتباط بين الإعفاء المؤقت من الضريبة الجمركية أو رد الرسوم على ما استعمل من المواد عند إعادة التصدير لأن السبب المنشئ للتحصيل تحت حساب الضريبة هو الإفراج عن السلع أو المواد سواء كان مؤقتاً أو غير مؤقت .

ونحن من جانبنا نؤيد هذا الرأي لوجاهة أسبابه .
الاستيراد للاتجار :

كل ما يستورده الشخص الطبيعي والاعتباري المقيد بسجل المستوردين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن سجل المستوردين من سلع تحمل الصفة التجارية لبيعها بحالتها عند الاستيراد أو بعد تعبئتها أو تغليفها دون إجراء أى عملية تحويلية أو تكميلية عليها .

ويجب مراعاة أن يكون الاستيراد من المناطق الحرة إلى داخل البلاد طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من

الخارج أى أنه يتعين تحصيل نسبة على الواردات من هذه المناطق طالما توافرت شروط تحصيلها .

كما أن الرسائل الواردة برسم المناطق الحرة لا تخضع لنظام التحصيل على الواردات باعتبار أن مشروعات المناطق الحرة لا تخضع لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر .

٢ - أن يكون المستورد من أشخاص القانون الخاص الخاضعين للضريبة وغير معفى منها :

بداية يجب أن ننبه إلى أن أشخاص القانون الخاص يشمل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة التى تعمل تحت مظلة قوانين خاصة بما فيها شركات القطاع العام والشركات القابضة والتابعة فى قطاع الأعمال العام والتى تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً .

وقد كان النص المقابل فى

القانون الملقى ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته يخاطب أشخاص القطاع الخاص لا أشخاص القانون الخاص وقد جاء لفظ أشخاص القانون الخاص فى التحصيل تحت حساب الضريبة بمعرفة الجمارك فى المادة (٦٧) من القانون وكذلك فى التحصيل تحت حساب الضريبة بمعرفة المجازر وهو ما يعنى خضوع شركات القطاع العام فضلاً عن شركات قطاع الأعمال العام للتحصيل تحت حساب الضريبة بمعرفة الجهتين المذكورتين .

ويخرج عن نطاق التحصيل السلع الواردة إلى الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة أو وحدات الإدارة المحلية وما فى حكمها لأنها لا تعتبر من أشخاص القانون الخاص ومن ثم لا يسرى بشأنها نظام التحصيل على الواردات حتى ولو قامت هذه الجهات بالاتجار أو التصنيع فى هذه السلع .

وحرصاً من المشرع على

أحكام حصر المعاملات توسع فيما يشملته التحصيل فلم يقصره على المستورد فقط بل شمل أيضاً المتنازل إليه عن ترخيص الاستيراد وذلك بعد ظهور حالات انتقال ملكية السلع المستوردة قبل الإفراج عنها من الجمارك وليس في هذا النص تكرار للتحصيل لأن كلا من المستورد والمتنازل إليه يعتبر أنه يزاوئ نشاطاً تجارياً مستقلاً يوجب التحصيل تحت حساب الضريبة المستحقة على كل منهم سواء أكان التنازل عن السلع المستوردة جميعها أو جزء منها .

٣ - أن تكون السلع المستوردة مسموح باستيرادها وتداولها داخل البلاد .

ومن ثم إذا تبين أن هناك بعض السلع المستوردة قد تم تداولها داخل البلاد دون إذن من السلطات المختصة أو كانت من السلع المحظورة استيرادها فعند ضبطها عن طريق الجهات المختصة لا يتم خصم نسبة أو مبلغ لحساب

الضريبة على الرغم أنها مستوردة لغرض الاتجار لحساب أشخاص القانون الخاص أو للتصنيع بمعرفتهم .
الواقعة المنشأة للتحصيل على الواردات .

طبقاً لأحكام المادة (٦٧) من القانون يتم تحصيل مبلغ لحساب الضريبة على السلع المستوردة (بعد تحقق الشروط السابقة) وذلك عند الإفراج عن هذه السلع أى عند إفراج مصلحة الجمارك عن السلع المستوردة .

مفاد ذلك أن الواقعة المنشأة للتحصيل على الواردات تتحقق بتحقيق الواقعة المنشأة للضريبة الجمركية - ويحصل المبلغ وفقاً للإجراءات المقررة في شأن تحصيل الضريبة الجمركية .

ويجب مراعاة أن هناك بعض السلع قد تكون معفاة من الضريبة الجمركية ، ولكن هذا لا يمنع من تطبيق أحكام التحصيل عليها وذلك طالما تم

التحقق من أنها واردة بفرض الاتجار أو التصنيع وفقاً للشروط السابقة ... وذلك لأن لكل من الضريبة الجمركية والضريبة على الدخل النصوص القانونية الخاصة بها .

وعاء تحصيل مبلغ تحت حساب الضريبة على السلع المستوردة :
طبقاً لنص المادة (٦٧) السابقة يتم احتساب هذا المبلغ على السلع المستوردة على أساس قيمة تلك السلع في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك مقدرة بالقيمة الجمركية وقبل احتساب الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات التي تحصل على السلع المستوردة .
مثال عملي :

بفرض أنه في عام ٢٠٠٥ قامت إحدى الشركات باستيراد رسالة أفرجت عنها الجمارك وكانت بياناتها كالتالي :

■ القيمة طبقاً للفواتير

٧٠,٠٠٠ جنيه

■ القيمة المحسوبة (القيمة الجمركية)

١٠٠,٠٠٠ جنيه

■ رسم وارد (جمارك)

٢٠,٠٠٠ جنيه

■ رسم خدمات ٣,٠٠٠ جنيه

■ ضريبة مبيعات ٦,٠٠٠ جنيه

فى ضوء بيانات هذا

المثال وبعد التحقق من شروط

تطبيق نظام التحصيل على

الواردات يكون مبلغ أو قيمة

ما يحصل لحساب الضريبة

كما يلى :

١٠٠,٠٠٠ جنيه (القيمة

الجمركية للسلع المستوردة) ×

نصف فى المائة (نسبة

التحصيل) = ٥٠٠ جنيه

يلاحظ :

أنه قد تم احتساب قيمة ما

يحصل لحساب الضريبة على

أساس القيمة الجمركية

المقدرة من قبل مصلحة

الجمارك على السلع

المستوردة ، من الخارج وليست

الواردة بفاتورة المورد

الخارجى وقبل احتساب

الضريبة الجمركية وضريبة

المبيعات ورسم الخدمات .

مواعيد التوريد :

يتم توريد قيمة ما تم تحصيله

(بمعرفة مصلحة الجمارك)

إلى الإدارة العامة لتجميع

نماذج الخصم والتحصيل

تحت حساب الضريبة وذلك

فى موعد أقصاه أحر إبريل -

يوليو - أكتوبر - يناير من كل

عام - بموجب شيك مصحوباً

به :

أ - النموذج (٤١) خصم

وتحصيل تحت حساب

الضريبة بقيمة إجمالى

المبالغ المحصلة من

المستوردين أو المتنازل إليه

خلال الثلاثة أشهر

السابقة موضحاً به اسم

كل مسئول ومتنازل إليه

والمبالغ المحصلة من كل

منهم .

ب - صورة شهادة الإجراءات

الخاصة بكل مستورد أو

متنازل إليه .

ثالثاً : التحصيل على الذبائح :

أناط المشرع بالمجازر

(لجهة المختصة بالذبح)

تحصيل مبالغ لحساب

الضريبة يحصل مع رسوم

الذبح وذلك عند قيامها

بالذبح لأشخاص القانون

الخاص وذلك بهدف حصر

المعاملات الخاصة بأصحاب

محلات الجزارة ومصانع

اللحوم ... وقد وردت أحكام

التحصيل على الذبائح بالمادة

(٦٨) من القانون والتي تنص

على :

" على المجازر عند قيامها

بالذبح لحساب أشخاص

القانون الخاص أن تحصل مع

رسوم الذبح المقررة مبلغاً

تحت حساب الضريبة

المستحقة عن كل رأس ويصدر

بتحديد هذا المبلغ قرار من

وزير المالية بما لا يجاوز ١٠٪

من قيمة الرسم .

وقد صدر قرار من وزير

المالية رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٥

بتحديد المبلغ الذى تحصله

المجازر تحت حساب الضريبة

بما يعادل ١٠٪ من قيمة

الذبح المقرر .

يراعى عند تطبيق حكم المادة

(٦٨) السابقة ما يلى :

أ - الممول الخاضع لنظام

التحصيل لحساب

الضريبة هو كل أشخاص

القانون الخاص المذبوح

لحسابهم سواء أكانوا

أصحاب محلات جزارة أو مصانع لحوم أو فنادق إذا قُدم بعض الرؤوس للمجزر للحصول على نوعية معينة من اللحوم ... بشرط أن يكون أصحاب الذبائح خاضعين للضريبة وغير معفيين منها .

ب - إن موضوع التحصيل تحت حساب الضريبة يتعلق بجميع أنواع الذبائح سواء كانت أبقار - جاموس - جمال - ماعز ... طالما كان القصد من ذبحها هو الاتجار أو التصنيع .

ج - الذبائح التي تقـدم للمجازر وتعدم بناءً على أمر الطبيب البيطري أو التي تذبح خارج المجازر لا يسرى عليها التحصيل تحت حساب الضريبة لعدم تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهي تحصيل رسوم الذبح عليها .

د - إن توريد المبالغ المحصلة

لحساب الضريبة يتم بمعرفة المجازر وفي هذا الشأن يرى البعض أن المشكلة القانونية في هذا الشأن أن بعض المجازر في نهاية كل مدة تقوم بإرسال شيك إلى مصلحة الضرائب بقيمة المبالغ التي تم تحصيلها دون الالتزام بتحديد أسماء أو أرقام بطاقات أو عناوين المتعاقدين ، الأمر الذي يجعل هذه المبالغ في غالب الأحيان مجرد حصيلة للمصلحة دون أن يتم توجيهها التوجيه الصحيح لتكون تحت حساب الضريبة المستحقة على ممولى الضريبة على أرباح التـجـارية والصناعية .

ونرى أن التحصيل والتوريد بهذا الشكل لا يحقق أحد الأهداف الرئيسية من نظام الخصم والإضافة والتحصيل لحساب الضريبة وهو حصر المجتمع الضريبي ، فضلاً عن اعتبارها جزء من الضريبة

المستحقة على كل ممول . لذلك فقد أناط القرار الوزاري رقم ٥٣٦ لسنة ٢٠٠٥ بالمجازر تسليم الممول إيصال بكل مبلغ يحصل منه وتوريد ما حصل إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعد أقصاه آخر إبريل / يوليو / أكتوبر / يناير من كل عام بموجب شيك مع النموذج ٤١ (خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة) موضح به قيمة إجمالي المبالغ المحصلة خلال الثلاثة أشهر السابقة وموضحاً به المبالغ المحصلة من كل ممول على حده .

رابعاً : التحصيل عند تحديد أو

نقل رخص السيارات :

أسند المشرع أمر تحصيل المبالغ عند تجديد أو نقل رخص السيارات إلى أقسام المرور - كما يتضح من نص المادة (٦٩) من القانون والتي تنص على :

" على أقسام المرور الامتناع عن تجديد أو نقل

رخصة تسيير سيارات الأجرة أو النقل المملوكة لأي شخص من أشخاص القطاع الخاص إلا بعد تحصيل مبلغ تحت حساب الضريبة المستحقة عليه .

ويصدر بتحديد هذا المبلغ قرار من الوزير بما لا يتجاوز ١٠٪ من الرسم المقرر للترخيص المفروض بقانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ويتم تحصيل ذلك المبلغ دفعة واحدة أو على أقساط طبقاً للقواعد المنظمة لسداد الضريبة المفروضة على السيارة وفقاً لقانون المرور .

وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تحديد المبالغ الواجب تحصيلها حيث حدد المبلغ السنوي الواجب تحصيله بمعرفة أقسام المرور عند تجديد أو نقل رخصة سيارة أجرة أو نقل تحت حساب الضريبة على أرباح النشاط التجاري والصناعي بواقع ١٠٪ من قيمة الرسم المقرر

للترخيص المفروض بقانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ويحصل هذا المبلغ كاملاً أو مقسماً طبقاً للقواعد المنظمة لسداد الضريبة المفروضة على السيارة طبقاً لقانون المرور المشار إليه على أن يقرب المبلغ المحصل إلى أقرب جنية ولا يجدد الترخيص ولا ينقل إلا بعد التحصيل .

وتقوم أقسام المرور بتوريد المبالغ التي تم تحصيلها في المدة السابقة إلى الإدارة العامة لتجميع نماذج الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة كل عشرة أيام من تاريخ التحصيل وذلك بموجب شيك مرفقاً به نموذج رقم ٤١ (خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة) بيان السيارات الأجرة أو النقل التي يتم تجديد أو نقل رخصتها خلال هذه المدة مع بيان بأسماء ومحل إقامة المرخص باسمه السيارة .

جدير بالذكر أن التحصيل تحت حساب الضريبة بالنسبة

للسيارات كان يشمل في ظل القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الملقى حالات إصدار الترخيص أو تجديدها أو نقلها ولكنه في ظل القانون الحالي يشمل فقط حالتى تجديد التراخيص أو نقلها فقط .

الحكمة من التشريع (سبب التحصيل) :

يرى البعض أن الحكمة من هذا التشريع (تحصيل مبالغ عند تجديد أو نقل رخص السيارات بمعرفة أقسام المرور) هو تذليل الصعوبات التي كانت تواجهها مصلحة الضرائب في محاسبة وتحديد أرباح أصحاب نشاط النقل وأهمها :

- ١ - ضالة حصيلة نشاط النقل رغم تضخم أسطول النقل بالسيارات وازدياد عدد سيارات الأجرة .
- ٢ - ازدياد الخلافات مع الممولين لكثرة انتقال ملكية السيارات دون علم المصلحة مما كان يؤدي إلى اتخاذ كثير من

الإجراءات والتعرض
للبطلان في كثير منها .
٣ - كثرة محاولات التهرب
وتفتيت الريح سواء
بتكوين شركات صورية
بين الممول وزوجته وأولاده
أو اشتراكه مع آخرين
بحصص في عدد من
السيارات بحيث يصعب
حصر النشاط بالكامل
وتجميع الأرباح .

الواقعة المنشئة للحصول لحساب الضريبة :

طبقاً لنص المادة (٦٩)
المذكورة يتم تحصيل مبلغ
لحساب الضريبة عن طريق
أقسام المرور وذلك عند :

أ - تجديد الرخصة :

عند تجديد سريان
الترخيص المصرح به في
القانون لمدة أو لمدد أخرى .

ب - نقل الرخصة :

وهي تعني أحد أمرين :

الأول : عند نقل ملكية
السيارة من البائع إلى
المشتري - والمقصود بالسيارة
هنا السيارة الأجرة أو النقل ،
وفي هذه الحالة يتعين على
قسم المرور المختص تحصيل

مبلغ لحساب الضريبة من
المشتري الجديد .

الثاني : عند نقل طبيعة
نشاط السيارة - كأن يتم
تحويل السيارة الملاكى إلى
سيارة أجرة (وليس العكس)
وفي هذه الحالة سيتم
استخراج ترخيص السيارة
الأجرة لأول مرة ولا يخضع
للخصم حيث إن الخصم
قاصر على التجديد ونقل
الملكية فقط .

ويجب مراعات الآتي :

١ - إذا لم يتقدم مالك
السيارة إلى قسم المرور
في موعد انتهاء
الترخيص بطلبه للتجديد
أو النقل أو قام بتسليم
اللوحات المعدنية ورخصة
التسيير فإنه يعتبر في
حالة توقف عن النشاط
ويجب عليه إخطار
مصلحة الضرائب بذلك
ولا يحصل في هذه
الحالة أى مبلغ لحساب
الضريبة لارتباط ذلك
بجالتى تجديد الرخصة
أو نقلها .

٢ - فى حالة تقدم صاحب

السيارة بعد فوات موعد
تجديد وسداد رسوم
الرخصة بتسليم اللوحات
المعدنية والرخصة فإن
قانون المرور يلزم المتخلف
بسداد رسوم الرخصة
ويلزم أيضاً بسداد مبالغ
تحت حساب الضريبة
لأنه يفترض أن صاحب
السيارة قد قام
باستغلالها حتى تاريخ
التسليم ومن ثم يحاسب
عن فترة الاستغلال هذه
وللممول الحق فى
استرداد المبلغ المسدد كله
أو بعضه إذا تبين أنه يزيد
على الضريبة المستحقة
عليه بعد الربط .

٣ - إذا ضبط مالك سيارة
يقوم بتسييرها بعد انتهاء
مدة الترخيص فإن
السيارة بواقعة الضبط
تعتبر مقدمة حكماً لقسم
المرور ومن ثم يستحق
رسوم الرخصة أساساً
وكذلك تحصل المبالغ
المستحقة تحت حساب
الضريبة .

٤ - عند نقل السيارة إلى آخر
يستحق تحصيل مبلغ

جديد تحت حساب
الضريبة المستحقة على
المشتري ولو كان لا
يستحق على السيارة
رسوم لقسم المرور أو
كانت المبالغ التي سبق
سدادها عند الترخيص أو
التجديد لم تستفد ما
دامت السنة لم تنقض
وتفسير ذلك أن السيارة
مقدمة لقسم المرور لنقل
الرخصة باسم المشتري
والنص صريح على
استحقاق المبالغ عند
النقل ، كما أن المبالغ التي
حصلت من البائع كانت
باسمه وتحت حساب
الضريبة المستحقة عليه
ولا يجوز نقلها للمشتري .
السيارات الخاضعة لنظام
التحصيل تحت حساب
الضريبة .

في ضوء نص المادة (٦٩) من
القانون نجد أن السيارات
المقصود خضوع أصحابها
لنظام التحصيل لحساب
الضريبة تتمثل في الآتي:
أ- سيارات الأجرة : وهي
المعدة لنقل الركاب بأجر
شامل ثمن الرحلة مثل

سيارات (التاكسي)
وسيارات الأجرة بين
الأقاليم .

ب- سيارات النقل : وهي
المعدة لنقل البضائع
وغيرها من الأشياء
الخفيفة مثل سيارات
اللوري ونصف النقل
والقلاب وغيرها .

ج- المقطورات لنقل البضائع
بالأجر .

والحكمة من كون السيارة
أجرة أو نقل أو بمقطورة هو
أن يتم التحصيل لحساب
الضريبة المستحقة عليها إذا
كان الغرض من تشغيلها ابتغاء
الربح وبالتالي خضوعها
للضريبة ... فالمقصود من
استقطاع هذه الضريبة هو
الهيمنة على النشاط التجاري
المملوك لأشخاص القانون
الخاص في مجال تأجير
السيارات الذي تكثف فيه
عملية التهريب من عبء
الضريبة والتخلص من
الالتزام بدفعها سواء بالامتناع
عن تقديم الإقرار أو بتقديم
إقرار غير صحيح أو
باستخدامه أي طريقة أخرى
من طريق التهريب .

لذل يجب أن يكون مالك
السيارة من أشخاص القانون
الخاص وأن يكون خاضعاً
للضريبة على إيرادات
النشاط التجاري والصناعي ،
أو الضريبة على أرباح
الأشخاص الاعتبارية ويخرج
عن نطاق تطبيق نظام
التحصيل المتقدم طبقاً لمفهوم
نص المادة (٦٩) السابقة ما
يلي :

- المركبات المملوكة للحكومة
وللمجالس المحلية
والهيئات العامة .
- مركبات الهيئات الدولية
والوكالات التابعة لها .
- المركبات المملوكة لجامعة
الدول العربية .
- مركبات الإسعاف .
- مركبات الجمعيات الخيرية
والأنندية والروابط
والجمعيات التعاونية
وغيرها بشرط أن تكون
مرخصة باسم هذه
الجهات وأن تستخدم في
النشاط الرياضي أو
الخيري أو لها .
- سيارات نقل الموظفين
والطلبة والمعاهد .
- سيارات النقل العام
للركاب .

– الأتوبيسات السياحية والجرارات الزراعية .

– أى نوع من سيارات الأتوبيس لأنها لا تعتبر سيارة أجرة أو نقل البضائع .

– عربات الجر أو الحنطور وإن كانت مخصصة للنقل أو التأجير إلا أنها لا تعتبر سيارات فى مفهوم قانون المرور .

ملاحظة :

يجب مراعاة أن ما يحصل تحت حساب الضريبة بأقسام المرور عند تجديد أو نقل

رخص السيارات لا يمنع من خضوع عمليات النقل الخاصة بتلك السيارات لنسبة خصم قدرها ٢٪ من جانب جهات الالتزام باعتبار أن هذه العمليات تعتبر من قبيل الخدمات المنصوص عليها بالجدول المرفق بقرار وزير المالية رقم ٥٢٧ لسنة ٢٠٠٥ ... وإذا كان ذلك يعتبر تكراراً فى الخصم إلا أن الوقائع التى يحصل عليها مبالغ تحت حساب الضريبة متعددة .

ولا يشترط فى ملك السيارات

من أشخاص القانون الخاص أن يستغل السيارة المملوكة له فى تقديم منفعتها للغير حتى يخضع لأحكام تحصيل مبالغ تحت حساب الضريبة بل يكفى أن يستخدمها فى تسيير أعمال منشأته سواء أكانت تجارية أم صناعية فعلى سبيل المثال سيارات النقل (وليس الأتوبيسات) المملوكة للفنادق تخضع لنظام التحصيل لحساب الضريبة حتى ولو اقتصر على أعمال خاصة بالفندق فقط .

وفيما يلى جدول ملخص يوضح الأحكام الخاصة بالتحصيل تحت حساب الضريبة

م	الجهة الملزمة بالتحصيل	مناسبة التحصيل	دافع المبلغ	المبلغ المحصل
١	الجهات التى تمنح تراخيص للاتجار بالجملة فى الخضروات والفاكهة والحبوب أو تلك التى تمنح تراخيص مزاولة النشاط للحرفيين .	تجديد الترخيص	من صدر باسمه الترخيص المجدد .	١٠٪ من الرسم المقرر لتجديد الترخيص .
٢	مصلحة الجمارك .	الاستيراد للاتجار أو التصنيع	المستورد والمتنازل إليه	نصف من قيمة الواردات ونصف فى المائة من قيمة الرسائل المتنازل عنها
٣	المجازر .	عند قيامها بالذبح	صاحب الذبيحة	١٠٪ من رسم الذبح المقرر
٤	أقسام المرور	تجديد أى ترخيص أو نقل أى رخصة لأى سيارة أجرة أو نقل	من صدر لصالحه التجديد والمشتري فى حالة نقل الملكية .	١٠٪ من الرسم المقرر للترخيص .

مؤشرات القدرة التنافسية

فى مصر

(مكتب التمثيل التجارى)

أداء مصر وفقا للركائز الـ ١٢ للمؤشر العالمى للقدرة التنافسية :

يشير التقرير إلى تراجع ترتيب مصر (فى تقرير عام ٢٠٠٨ مقارنة بتقرير عام ٢٠٠٧) بناءً على نتائج التقرير العالمى للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى عام ٢٠٠٨ ، حيث احتلت المركز الـ ٧٧ مقارنة بالمركز الـ ٧١ فى العام الماضى ،

وقد قام التقرير بتحديد الأسباب الرئيسية لهذا التراجع على النحو التالى :

أولا : تدهور جودة التعليم : حيث احتلت مصر المركز الـ ١٢٦ بين ١٣١ دولة وفقا لمؤشر جودة التعليم .

ثانيا : تدهور كفاءة سوق العمل :

حيث احتلت مصر المركز الـ ١٣٠ بين ١٣١ دولة فيما يتعلق بكفاءة سوق العمل (لا يليها سوى ليبيا) ، وأرجع التقرير ذلك إلى عدم مرونة أسواق العمل والتكلفة غير الاجرية للمشتغلين وجمود التشغيل وتدنى مشاركة المرأة فى قوة العمل .

ثالثا : ضعف إنجازات الاقتصاد الكلى فى السياق العالمى :

حيث تعتبر مؤشرات الدين العام وعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى من أعلى المؤشرات فى العالم .

وقد قام التقرير بدمج هذه

الركائز الـ ١٢ ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية رئيسية "المتطلبات الأساسية ،عوامل تعزيز الكفاءة ،عوامل الابتكار والتطوير " ، واستعرض التقرير موقف مصر بالنسبة لكل منها على النحو التالى :

أولا : الركائز الخاصة بـ "المتطلبات الأساسية" :-

١- المؤسسات : تحسن ترتيب مصر فى المؤشرات الخاصة بـ "فاعلية مجالس الإدارات ،شفافية صنع السياسة الحكومية ، تأمين حقوق الملكية الفكرية " ، وتراجع ترتيب مصر فى المؤشرات الخاصة بـ "زيادة الإنفاق الحكومى ،إمكانية الاعتماد على خدمات

الشرطة "

٢ - البنية التحتية : تراجع

ترتيب مصر من المركز الـ ٥٧ إلى مركز الـ ٦٠ بسبب انخفاض ترتيب البنية التحتية للموانئ والاتصالات .

٣ - الاستقرار الاقتصادي

الكلى : تراجع ترتيب مصر في المؤشرات الخاصة بـ "انخفاض الدين العام ، وعجز الموازنة العامة ، وارتفاع معدل الادخار القومى " .

٤ - الصحة والتعليم

الأساسى : تراجع ترتيب مصر في مكون التعليم الأساسى بنحو ٦٥ مركزا من المركز ٣٩ إلى المركز ٩٤ ، وذلك بسبب سوء مستوى المدارس الابتدائية ، وقد كان هذا المؤشر بمثابة السبب الرئيسى وراء التراجع الحاد في مرتبة مصر .

ثانيا : الركائز الخاصة

بـ "عوامل تعزيز

الكفاءة " :

٥ - التعليم العالى والتدريب :

يمثل تدهور مستوى الجودة احد نقاط الضعف الخاصة بالتعليم العالى المصرى ، حيث تراجع ترتيب مصر في مؤشر الجودة بمقدار ٢٢ مركزاً لتحتل المركز رقم ١٠٢ .

٦ - كفاءة سوق المنتجات :

تراجع ترتيب مصر من المركز ٧١ الى المركز ٧٦ وقد حدث ذلك نتيجة تراجع ترتيبها في مؤشرات "جودة شروط حجم الطلب ، توجه العملاء وتطور المستهلك " ، وهو ما ألغى التحسن الذى حققتة في جميع مؤشرات المنافسة المحلية .

٧ - كفاءة سوق العمل :

يصل ترتيب مصر الى ادناة فيما يتعلق بكفاءة سوق العمل ، وتمثلت أكبر

نقطة ضعف في تكلفة إنهاء الخدمة والتي اعتبرها التقرير العقبة الكبرى التى تحول دون قيام الشركات بتعيين عاملين دائمين فيها ، كما تراجعت إنتاجية العامل المصرى ، وبالرغم من ذلك فقد رصد التقرير تحسنا فيما يخص حجم وتأثير الضرائب وهو ما أرجعة التقرير إلى قانون الضرائب الجديد الصادر عام ٢٠٠٥

٨ - تعقد سوق المال : تدنت

جميع مؤشرات كفاءة سوق المال وخاصة ما يتعلق بسهولة الحصول على القروض والتمويل من خلال سوق المال المحلى وتعقد الأسواق ، وتمثلت أكبر نقاط الضعف في مؤشر الحقوق القانونية .

٩ - الاستعداد التكنولوجى :

تراجع ترتيب مصر من المركز ٧٧ إلى المركز ٨٧ ،

وقد تراجعت مؤشرات " استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات ، والاستثمار الاجنبي المباشر ، نقل التكنولوجيا، مستخدمى شبكة الانترنت " .

١٠ - **حجم السوق :** أشار التقرير إلى أنه رغم أن مصر تحظى بسوق محلى كبير وهو ما أدى إلى زيادة رغبة الشركات فى أداء الأعمال ، إلا أن حجم التجارة الخارجية يعد ضعيفاً نسبياً مقارنة بالنتائج المحلى الاجمالى .

ثالثاً : الركائز الخاصة بـ "الابتكار"

١١ - **تطوير الأعمال :** لم يحدث أى تغيير يذكر فى مستوى تطور الأعمال فى مصر عام ٢٠٠٨ وتقدمت مصر ببطء فى تحسين شبكات الأعمال والصناعات المغذية .

١٢ - **الابتكار :** قامت مصر

بتحسين ترتيبها فيما يتعلق بالابتكار حيث انتقلت من المركز ٧٥ عام ٢٠٠٧ إلى المركز ٦٧ عام ٢٠٠٨ ، وأرجع التقرير ذلك إلى زيادة المشتريات الحكومية المتمثلة فى منتجات التكنولوجيا المتقدمة وزيادة إنفاق الشركات الخاصة على البحوث والتنمية .

وذكر التقرير أن هذا التراجع فى ترتيب مصر وفقاً لتقرير التنافسية العالمية يتناقض مع تقييم العديد من التقارير الدولية والتي أكدت على تحسن ترتيب مصر وفقاً للعديد من المؤشرات ، حيث أشارت تقارير كلا من :

البنك الدولى (٢٠٠٨) : ذكر تقرير أداء الأعمال لعام ٢٠٠٧ تحسن ترتيب مصر من المركز ١٥٢ بين ١٧٥ دولة عام ٢٠٠٧ إلى المركز ١٢٦ بين ١٧٨ دولة عام ٢٠٠٨ ، وذكر التقرير إنخزال مصر تحسينات ملحوظة لسته

مجالات بين عشرة مجالات خاضعة للدراسة ضمن التقرير حيث تحسنت تقديرات كفاءة الأسواق حيث يبذل المواطنون جهداً ووقتاً أقل فى بدء النشاط والحصول على الائتمان والحصول على حقوقهم كمستثمرين .

- **المنتدى الاقتصادى العالمى** بجنيف ومدرسة الإدارة الفرنسية (٢٠٠٨) : سجلت مصر اكبر قفزة خلال عام واحد وتقدمت ١٧ مركز وذلك فيما يخص تكنولوجيا المعلومات .

A. (2008) AT Kearney : تم إدراج مصر ضمن الأسواق الأولى الجاذبة للاستثمار فى العالم

- **مؤسسة هيرتدج (٢٠٠٨) :** صنف مصر فى المركز ٨٥ بين ١٦٢ دولة فيما يخص الحرية الاقتصادية وهو أكبر تحسن حدث لأية دولة .

الفصل الثانى

المخاطر الاقتصادية الكلية المهددة للتنافسية يحاول هذا الفصل تحديد نقاط القوة والضعف الموجودة في الاقتصاد المصري ، وفيما يخص نقاط القوة فقد رصدها التقرير فيما يلي :

أولا : أن نمو الاقتصاد المصري يقوِّد

الطلب المحلي القوي:

وهو ما يسهم في خفض مخاطرة التعرض لتقلبات التجارة الخارجية ، وأنه نتيجة لذلك استطاع الاقتصاد المصري المحافظة على معدلات نمو عالية في مواجهة ظروف الأسواق العالمية الآخذة في التدهور ، وبما يمكن أن يبشر باستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٧,١٪ دون التأثير بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية .

ثانيا : طفرة الاستثمار

الخاص والاستثمار

الأجنبي المباشر :

حيث زادت تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر في مصر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي نهاية يونيو ٢٠٠٤ إلى ٩,٢٪ في ديسمبر ٢٠٠٧ لتصل نحو ١٤ مليار دولار ، كما أنه من الملاحظ أن نحو ٧٣٪ من هذه الاستثمارات تذهب إلى القطاعات غير البترولية .

ثالثا : ازدياد دور القطاع الخاص قد زاد من الإنتاجية بدرجة كبيرة : حيث أصبح

القطاع الخاص مسئولاً عن نسبة كبيرة من نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ نحو ٧٢,٢٪ من النمو الحقيقي مقارنة بنسبة ٦٠,٣٪ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦

رابعا : التصنيع هو المساهم

الأكبر في نمو القطاع

الخاص : حيث أصبح

مسئولا عن نحو ٢٥٪ من

معدل النمو في القطاع

الخاص

خامسا : تحسن وضع ميزان المدفوعات :

مدفوعا بوجود إيرادات قوية تدرها قناة السويس ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي (والسياحة ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ، وهو ما انعكس على ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لتصل ٣٣ مليار دولار في فبراير ٢٠٠٨ وهو ما يعوض أيضا أي عجز يطرأ على الحساب الجاري الناتج عن زيادة الواردات .

وفيما يخص نقاط الضعف في الاقتصاد المصري ، فقد أشار التقرير إلى أنه يمكن حصرها في ثلاث تحديات ومخاطر اقتصادية كلية " التضخم المستمر ، العجز المزمع في الموازنة العامة ، النمو غير المتوازن بين القطاعات " ، ويمكن توضيح كل منها فيما يلي :

أولا : التضخم المستمر :

حيث إن معدل التضخم في مصر أصبح أحد أكبر

معدلات التضخم ارتفاعا فى منطقة الشرق الأوسط (يأتى فى المرتبة الثانية بعد سوريا)، وهو ما يمكن أن يلحق الضرر بالاستهلاك الخاص الذى يشكل نحو ٧١٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠٠٧ وبما يمكن أن يؤثر على نمو الناتج المحلى الإجمالى .

ثانيا : العجز المزمن فى الموازنة العامة:

وهو ما يخلق قيودا على المساحة المالية المتاحة لإدخال التحسينات اللازمة فى القطاعات الضرورية مثل الصحة والتعليم ، ويشير التقرير إلى أن هناك عناصر أساسية للقيود المالية بالموازنة تشكل نحو ٧٣٪ من إجمالى النفقات غير القابلة للتغيير وهى تتعلق بـ "الدعم الذى بلغ نحو ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، ومدفوعات الفائدة التى بلغت نحو ٢١,٢٪ من إجمالى النفقات ، وأجور القطاع الحكومى التى بلغت نحو

٢٢,٦٪ من إجمالى النفقات ، وأنه إذا ما أضيفت نفقات كل من "الدفاع والمشتريات والاستثمار الثابت" والتى تشكل مجتمعة نحو ٢٥,٨٪ من إجمالى النفقات ، يتضح أن ٩٩٪ من بنود إجمالى النفقات غير مرنة وبما يتيح مساحة مالية بنحو ١٪ فقط لانفاقها على الجوانب الاجتماعية وتمول عن طريق الاقتراض والمعونات .

ثالثا : النمو غير المتوازن بين القطاعات : من

حيث وجود تفاوت كبير فى توزيع الدخل وتحسين مؤشرات الفقر ببطء شديد ، كما أن هناك نحو ٤٤٪ من سكان مصر يعيشون على أقل من ٢ دولار/اليوم ، كما أن معظم النمو الاقتصادى يأتى من القطاع الخاص وفى القطاعات التى تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة مثل التصنيع أو الخدمات أو فى القطاعات التى تحتاج رأس مال كثيف

ولا ينتج عنها فرص عمل كافية وتتطلب عمالة ماهرة .
ويطرح التقرير فى هذا الفصل ثلاثة تفسيرات للمساهمة الضعيفة للعمالة فى النمو الاقتصادى ، ويمكن عرضها فيما يلى :

أ - أن سياسات التنمية ليست مواتية لتنمية القطاع الخاص.

ب - أن الزيادة فى الطلب على العمالة عالية المهارة لا يواكبها زيادة فى مخرجات النظام التعليمى .

ت - أن مصادر النمو الاقتصادى تفتقر إلى التوازن بين نمو الإنتاجية والعمالة حيث أن النمو يعتمد على خلق وظائف فى قطاعات الاقتصاد التى لا تستوعب معظم القوى العاملة .

عن

(مكتب التمثيل التجارى)

الشهادة الدولية للتصنيف الائتماني @rating من كوفاس لدعم جدارتك الائتمانية على مستوى جميع دول العالم

للجودة الائتمانية إلا عن طريق خبراء على أعلى مستوى متخصصين في الضمان الائتماني ويتصف أسلوب كوفاس بالتفرد حيث يجمع بين التحليل الائتماني الأساسي ، والذي ثبتت دقته ، وأحدث تقنيات قياس المخاطر الائتمانية وعمليات تقييم ائتماني متكاملة لاعتماد تصنيف الجودة بتقييم إما @ أو @@ أو @@@ .

الشروط :

■ تقديم كافة المعلومات والبيانات التي تطلبها كوفاس عن النشاط التجاري والأداء المالي للشركة .

■ الرسوم ٦٠٠ يورو .

■ صلاحية شهادة تصنيف الجودة @rating لمدة عام واحد قابلة للتجديد مع نسبة خصم على الرسوم .

التصدير وبالتالي المعلومات التفصيلية عن الشركات ■ اتباع أسلوب تحليل الأداء المالي لكل شركة والتأكد من سدادها لالتزاماتها وتحليل ميزانياتها على مدار آخر ثلاث سنوات .

توفير كوفاس لخدمة التقييم الائتماني وهو بمثابة شهادة جدارة ائتمانية تصدرها كوفاس عن الشركة المطلوب تقييمها للحصول على تسهيلات ائتمانية في أسرع وقت .

تحظى الشهادة الدولية للتصنيف الائتماني @rating الصادرة عن كوفاس باعتراف دولي بوصفها شهادة ذات أهلية مالية صالحة لمدة عام، مع قيان المسؤولين المختصين في كوفاس بالرقابة المستمرة للشركة التي تم منحها هذه الشهادة طوال نفس العام . لا يصدر تصنيف كوفاس

الملاح الرئيسة
للتصنيف الدولي @rating
لقد عملت مجموعة كوفاس وهي إحدى أكبر ثلاث شركات في العالم في مجال ضمان الائتمان وضمان مخاطر الصادرات - على وضع منظومة تقييم ائتماني للشركات تحت اسم @rating وذلك لجميع الشركات الساعية إلى تحسين معدلات التدفق النقدي لديها وبالتالي تسهيلات الائتمانية .

نجحت كوفاس في استخدام منظومة التقييم الائتماني للشركات في الحد من المخاطر التي تواجه أنشطة ضمان الائتمان لما يلي :

■ يعتمد تقييم @rating والذي تم تطبيقه على أكثر من ٥٠ مليون شركة على مستوى العالم، على خبرة كوفاس الطويلة في مجال ضمان الائتمان ومخاطر

محتويات التصنيف

الدولي @rating

١ - يتم التأكد من اسم الشركة والمعلومات الخاصة بها وفق نظام المخاطرة المعمول به **Common Risk System (CRS)** - وهو قاعدة بيانات تحتوى معلومات عن ما يزيد على ٥٠ مليون شركة ، مع بيانات لرصد ما قيمته ٣٤٠ مليار يورو من التعاملات التجارية السنوية .

٢ - يتم تسجيل حالات السداد المتأخر لأية شركة فى **CRS** ، وبالتالي يتم التحقق من العمليات التى تمت سواء كانت سداد أو تغطية ، ويتم استبعاد الشركة التى تكررت حالات تعثرها فى السداد (تمنح التصنيف ×) .

٣ - معلومات تقرير النشاط التجارى ، مثل :-

- التفاصيل المالية .
- نبذة عن الإدارة .

● محتويات السجلات الرسمية .

● تفاصيل النشاط والتشغيل

● سجلات المدفوعات .

● المعلومات المصرفية والوضع العام لقطاع النشاط .

٤ - تقرير مالى كامل يغطى .

■ تحليل آخر ٣ ميزانيات .

■ حسابات المقبوضات .

■ المعلومات من الموردين والعملاء والمعلومات المتعلقة بالبنوك (التى تتعامل معها الشركة)

٥ - لابد - عند القيام بالتصنيف - توفير ميزانيات السنوات الثلاث الأخيرة ، حيث تستخلص كوفاس منها معلومات على :

■ معدلات السيولة والتى تقيس قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل (رأس المال العامل ، نسبة الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة ، نسبة التداول ، نسبة النقدية)

■ معدلات الربحية المستخدمة لقياس قدرة الشركة على تحقيق أرباح مقارنة بنفقاتها والتكاليف المتصلة خلال فترة زمنية محددة (هامش الربح الإجمالى ، هامش الربح الصافى ، العائدات على الأصول)

■ بل معدلات الرافعة المالية أو معدلات زيادة الأرباح لكل سهم خلال فترات ارتفاع

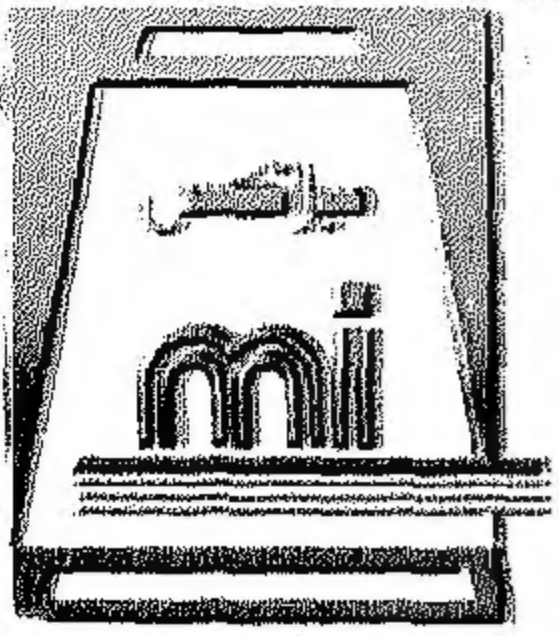
الدخل العامل والذى يضيف مخاطر كبيرة للمساهمين نتيجة لأعباء الفائدة المضافة (نسبة الدين إلى حق الملكية نسبة الدين إلى الأصول) .

■ معدلات الكفاءة ، والتى تقيس مستوى ادجاء الشركة فى الاستخدام الأمثل للموارد للوصول لأعلى عائد ممكن (معدل دوران النقدية ، تحصيل أوراق القبض ، أيام السداد ، معدل دوران المخزون أيام التخزين قبل البيع ، معدل تغطية الدين) .

■ التدفقات النقدية وهى العائدات أو النفقات التى تغير الرصيد النقدى للشركة فى فترة زمنية محددة .

٦ - سوف تقوم كوفاس بالاتصال بعينة من العملاء والموردين والبنوك التى تتعامل معها الشركة .

٧ - يأخذ نظام تصنيف كوفاس فى حسابه جميع الاعتبارات المحتملة ، ويقارن مع اتجاهات قطاع نشاطها حجم الشركة الفعلى وملائمتها المالية بالإضافة إلى درجة النمو الاقتصادى للدولة التى تعمل بها .



ميراتكس

شركة مصر إيران للغزل والنسيج

نبذة تاريخية عن شركة ميراتكس

- تأسست شركة مصر إيران للغزل والنسيج (ميراتكس) في إطار اتفاق التعاون الإقتصادي بين حكومتى مصر وإيران فى السبعينيات.
- تقع الشركة فى المنطقة الصناعية فى محافظة السويس التى تبعد عن القاهرة بحوالى ١٠٠ كيلو متر.
- فى عام ٢٠٠٤ قررت الشركة شراء شركة منيا القمح التى تمتاز بموقعها المتميز فى وسط الدلتا التى تبعد عن القاهرة بحوالى ٨٠ كيلو متر.
- فى عام ٢٠٠٣ وصل رأس المال المدفوع إلى حوالى ٢٠ مليون جنيه مصرى موزع كما يلى:

٢٧,٥%

الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج

٢٢,٥%

بنك الاستثمار القومى

٤٩%

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية

- زاد إنتاج شركة مصر إيران من خيوط القطن زيادة عن ١٦ ألف طن بمتوسط نمو خيط ٤٥,٤ WE.

شركة مصر إيران للغزل والنسيج

مصنع السويس

مصنع (١)	مصنع (٢)	مصنع (٣)
قوامه ٥٥٦٨٠ مردن حلقى بالإضافة إلى طاقات إنتاجية خاصة بالزوى	قوامه ٧٦٦٨٨ مردن حلقى بالإضافة إلى طاقات إنتاجية خاصة بالزوى	قوامه ٢٠٠٠ روتور (طرف مفتوح) (١٢٠٠ خارج الإنتاج)
مصنع (٤)	مصنع (٥)	مصنع (٦)
المحروق / المحرر	العوادم والتحضيرات	طاقته ١٠٦٤٠ حلقى (خيوط مسرحه)

مصنع منيا القمح

- طاقته ٧١٣٢٨ مردن حلقى موزع على ثلاث وحدات ، حيث أن هذه الوحدات تتبادل إنتاجها من وحدات التحضير.
- الخطة الحالية (٦ ماكينات مشتراه من الصين) لتشغيل الزوى فى مصنع منيا القمح.
- تعتبر مصر إيران ثانى أكبر مصدر لخيوط القطن فى مصر ، حيث يمثل حوالى ١١ ٥ % من الصادرات المصرية لخيوط القطن فى عام ٢٠٠٦.
- زادت صادرات شركة مصر إيران عن ٣٢٠٠ طن بنسبة ٦٣ % للبلاد الأوروبية.
- زادت أرباح مصر إيران عن ٤٢ مليون جنيه فى ٢٠٠٦ بنسبة ١١ % ربح ، و ٨ % عائد إلى رأس المال المدفوع.
- ونتيجة لنجاح الشركة منذ إنشائها فإن الشركة تتطلع لزيادة نشاطها لىغطى كافة متطلبات السوق ، ولذا تأمل الشركة فى المشاركة مع المستثمرين الجادين فى المشروعين ٢٠١.

إدارة المبيعات: ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٣ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥١ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٤ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٢ + ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٥٠

السويس: عقاقة ٢٠٦٢٣٣٦٠٠٠١ +

القاهرة: ٢٨ طلعت حرب ٢٠٢٢٥٧٦٣٦٥٤ +

WEBSITE: WWW.MIRATEXEGYPT.COM



شهادات الإيداع الثلاثية والخماسية .. أعلى عائد فى مصر

- ① شهادات خماسية بعائد صافى **٩,٧٥%** تصرفه كل ٣ شهور
- ② وشهادات ثلاثية بعائد صافى **٩,٢٥%** تصرفه كل شهر.
- ③ يمكنك تحويل العائد لدفتر التوفير الإلكتروني ويمكنك الإقتراض بضمان الشهادة.
- ④ يمكن منح بطاقة إئتمان بضمان الشهادة.
- ⑤ العائد ثابت طوال المدة.

19995

HDB
بنك التعمير والإسكان
اللى بينا كبير

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k